

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٤٠

الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غارثيا مارغايو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد جودة
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد رودريغيث غوميث
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد ماريكان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد مكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

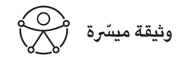
الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1532890 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بنائب الأمين العام وبالوزراء والممثلين الموقّرين الحاضرين هنا اليوم. إن حضورهم هنا تأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السويد، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، الهند واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرَّر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة كلاً من: معالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ سعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرَّر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المُدرَج على جدول أعماله.

وأعطي الكلمة لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إنَّ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد دخل مجدداً مرحلة خطيرة. ولا تبدو أي علامة على أن موجة العنف التي تجتاح الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن إسرائيل وغزة، في طريقها للانحسار. فخلال الفترة بين ١ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتِل ٤٧ فلسطينياً و ٧ إسرائيليين، وجُرح أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني ونحو ٧٠ إسرائيلياً. ونحن نُدين بأقوى العبارات جميع الاعتداءات ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. والموجة الأخيرة من الاعتداءات بالسكاكين وإطلاق النار مريعة بشكل خاص. إذ لا يمكن أن يكون هناك أيّ تبرير لمثل هذه الأعمال المشينة.

وكما أبلغ الأمين العام المجلس أمس، فإنه قد سافر إلى إسرائيل وفلسطين والأردن حيث التقى كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين والملك عبد الله الثاني. وفي جميع لقاءاته، أدان التصعيد في الهجمات والعنف طوال الأسبوعين الماضيين وأعرب عن القلق حياله، وأعرب عن خالص تعازيه لشعبَي إسرائيل وفلسطين. وكانت له أيضاً لقاءات مؤثرة مع الضحايا وأسرهم من كلا الجانبين. وكان لزيارة الأمين العام هدف واضح – دعم الجهود الجماعية لوقف العنف والحدّ من التوترات والتحريض والشروع في تحديد أفق سياسي يمكن أن يُفضي إلى السلام والأمن الدائمَين. وأكّد الرئيس عباس

ورئيس الوزراء نتنياهو للأمين العام أنهما يسعيان إلى كبح العنف، ولا سيما من خلال التنسيق الأمني المستمر. بيدَ أنَّ التدابير الأمنية، على أهميتها، لن تكفي.

ولْنكن واضحين. ليس هناك أبداً أيُّ شيء يمكن أن يبرر القتل. وينبغي ألاَّ يمنعنا ذلك من التساؤل عن أسباب تدهور الحالة. وأعتقد أنَّ هذه الأزمة ما كانت لتندلع لو كان لدى الفلسطينيين بصيص أملٍ في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولو كان لديهم اقتصادٌ يوفِّر لهم الوظائف والفرص، أو لو كانت لديهم سيطرة أكبر على أمنهم وعلى العمليات القانونية والإدارية التي تحدد ملامح وجودهم اليومي – وباختصار، لو أنهم لم يعودوا يعيشون في ظل احتلال خانق ومُهين، مستمر منذ نحو نصف قرن. وعوضا عن ذلك، فإنهم يرون تنامي المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، مما يقوِّض عين إمكانية إيجاد حلٍّ قائم على وجود دولتين ويشكل مخاطر أمنية للجميع. إنهم يرون نشوء مجتمع استيطاني بحكم الأمر الواقع، تتوفر له هياكل أساسية وخدمات وأمن أفضل مقارنة بالمناطق التي يسكنها الفلسطينيون. وبانقضاء كل يوم، يصبح حُلمهم بدولة حقيقية أبعد منالاً. وتتضح مشاعر الإحباط والغضب إزاء الحالة الراهنة أكثر ما تتضح في أوساط الشباب.

ومن المفهوم أيضا أن الحالة الراهنة تزيد من الشعور بالخوف لدى السكان الإسرائيليين. فالمدنيون الإسرائيليون يرون تكرار العنف بمثابة تهديد خطير لأمنهم الشخصي وأمن بلدهم. وهم يشعرون بالقلق أيضاً حيال الإشارات إلى أنَّ معاداة السامية في تصاعد عالمياً.

ويجب علينا أن نتفهم هذه المخاوف الإسرائيلية. ويرى الإسرائيليون أن هناك محاولات متزايدة للمجتمع الدولي تهدف، حسب اعتقادهم، إلى نزع الطابع الشرعي عن دولة إسرائيل. وعندما يتعرض الإسرائيليون إلى مناخ من الرعب، فهم يتوقعون من سلطاتهم أن تعمل بحق على فرض الأمن.

إن فشل مبادرات السلام وإحجام القادة في كلا الجانبين عن اتخاذ الخطوات الجريئة الضرورية لإحراز تقدم سوف يهيئان لواقع شديد الاشتعال، حيث تظل الشواغل الأمنية لإسرائيل قائمة من دون أن يجري تلبيتها، ويأخذ النضال الوطني الفلسطيني بعدا عنيفا أكثر من أي وقت مضى – وهذا يحدث في منطقة تعاني أصلا من التطرف الديني العنيف.

لقد أدان الأمين العام قيام المئات من الفلسطينيين في الضفة الغربية بإضرام النار في قبر يوسف الأسبوع الماضي. كان ذلك عملا مروّعا يتصف بالعنف ويمكنه أن يؤدي إلى أعمال انتقامية تؤثر على غيره من المواقع المقدسة. فلا بد من احترام حرمة جميع الأماكن المقدسة، خاصة بغية حرمان العناصر المتطرفة من أي فرصة لتحويل الوضع الحالي إلى صراع ديني.

وما فتئت التوترات التي تشهدها الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة تشكل دافعا خطيرا لموجة العنف الحالية. ففي هذا العام، وخلال شهر رمضان المبارك – وهو بالمناسبة كان الأكثر هدوءا طوال عشر سنوات – استقبلت القدس حوالى ٣ ملايين من المصلين المسلمين الذين أتوا من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ومع ذلك، سعى المتطرفون من جميع الجهات إلى تعكير صفو الوضع الراهن التاريخي. وتفاقمت المخاوف بين المسلمين إزاء هذا التهديد بسبب التصريحات النارية اللامسؤولة. وجاءت هذه التصريحات من عدد من المصادر والجهات، حيث بلغت الحد الذي جعل العديدين على اقتناع بأن الحكومة الإسرائيلية تخطط لانتهاك الوضع الراهن التاريخي.

إن الأمين العام يرحب بالتأكيدات المتكررة لرئيس الوزراء نتنياهو على أن إسرائيل ليس لديها النيّة لتغيير الوضع الراهن التاريخي في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ولكن تلك الرسالة لن يتردد صداها إلاّ إذا تم اتخاذ إجراءات سريعة على أرض الواقع تبرهن على هذا الالتزام العام. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار

رئيس الوزراء القاضي بمنع الكهنة وأعضاء الكنيست من زيارة الأماكن المقدسة. ويشجع الأمين العام إسرائيل والأردن، نظرا لدوره الخاص بوصفه قيّما على الأماكن المقدسة، على العمل معا وتنسيق الخطوات اللازمة. فذلك يتماشى مع التفاهمات السابقة بينهما لكفالة الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي.

وأعمال القتل المروّعة التي ارتكبت بحق أسرة الدوابشة في تموز/يوليه، وعدم إحراز تقدم في إلقاء القبض على الجناة كانا دافعا حاسما آخر للتصعيد الحالي. وهذا الحادث يبيّن الشعور المتزايد لدى الفلسطينيين بأنهم معرضون للعنف من جانب المستوطنين، ويعزز إحساسهم بالظلم. ويتحتم على إسرائيل أن تتخذ إجراءات لتمكين المؤسسات الفلسطينية من حماية المجتمعات المحلية الضعيفة. ويجب عليها أن تتصدى بقوة للإنطباع بأن المستوطنين يفلتون من العقاب على أعمال العنف التي يرتكبونها، وذلك من خلال إسراعها في التحقيقات والملاحقات القضائية لقتلة أسرة الدوابشة.

والعامل الثالث الذي يؤدي إلى إدامة الوضع الهش هو مستوى القوة التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية في التصدي لبعض أعمال العنف. فهناك عدد من الحوادث التي التقطت آلات التصوير العديد منها وانتشرت على نطاق واسع، والتي تبعث على الشك في مستوى الرد، بما في ذلك ما يبدو من استخدام غير متناسب للقوة القاتلة كملاذ أول. وقد ذكّر الأمين العام السلطات الإسرائيلية بأنه ينبغي عدم استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير في حالات التهديد الوشيك بالموت أو الإصابة بجراح خطيرة. ومن واجبها كفالة إجراء تحقيق فوري ومستقل في الحوادث التي يؤدي فيها استخدام القوة إلى الوفاة أو الإصابة بجراح، وكفالة المساءلة حيث توجد أدلة على القيام باعتداءات. ويشعر الأمين العام أيضا بالقلق إزاء أن السلطات الإسرائيلية استأنفت عمليات الهدم التأديبية، وهي تستهدف منازل الجناة أو مرتكبي الهجمات المزعومين ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن.

والتحريض عامل آخر لتأجيج الوضع إلى حد كبير. وبينما خفف القادة في كلا الجانبين من حدة خطابهم في الآونة الأخيرة، لا تزال التصريحات المضللة والنارية تظهر من جميع الجوانب. والطابع اللاذع الذي يتصف به الخطاب العام يبعث على الجزع. وكل حادث يقع يستحضر تصريحات ملتهبة وأخرى مضادة تغذي الحلقة المفرغة من الكراهية والانقسام.

وخلافا لعمليات التباهي المخزية من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك أعضاء من حركة حماس، لا يوجد شيء "بطولي" بشأن قتل رجل بريء وإصابة زوجته وطفله الذي يبلغ سنتين من العمر بجراح خطيرة بينما كانوا سائرين في مدينة القدس القديمة؛ أو طعن امرأة عمرها ٦٥ عاما بالقرب من محطة للحافلات في تل أبيب؛ أو قتل زوجين إسرائيليين بينما كانا في سيارة مع أطفالهما الأربعة. إنها جرائم قتل، نقطة. فالجرائم من هذا النوع تتسبب بخطر إدامة المناخ الحالي من الخوف والريبة. وندعو جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القيادة الفلسطينية، إلى إدانة العنف إدانة قاطعة، والتصدي علنا للتطرف والتحريض. وعدم القيام بذلك من كلا الجانبين يترك الباب مفتوحا أمام المتطرفين لتعزيز مخططاتهم الهدامة بقوة.

إن وقف تصعيد أعمال العنف يجب أن يكون الأولوية الأولى لكل واحد منا. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى، كما فعل الأمين العام أمس، أن أعمال العنف تكمن أساسا في غياب الخطاب والأفق الأصيلين على الصعيد السياسي. وفي كل شهر، كنا ننقل إلى المجلس الحقيقة على أرض الواقع، التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف هذه مؤخرا. ويجب تكثيف الجهود من جميع الجهات بغية استعادة أمل الفلسطينيين والإسرائيليين في أن تحقيق السلام لا يزال ممكنا. ولا بد لنا أن نحرز على وجه السرعة تقدما حقيقيا نحو الحل القائم على دولتين عن طريق التفاوض.

وبغية القيام بذلك، يجب أن نشهد تغيرا ملموسا في السياسات العامة، تمشيا مع الاتفاقات السابقة، مما يؤدي إلى

تعزيز المؤسسات والاقتصاد والأمن على الصعيد الفلسطيني. ومن شأن هذا الأمر أن يساعد على تهيئة الظروف للطرفين، بغية العودة إلى المفاوضات المجدية. ونحن بحاجة إلى سماع القادة الفلسطينيين وهم يعملون بإخلاص على تلبية الشواغل الأمنية المشروعة للإسرائيليين، وإلى رؤية الخطوات التي يتخذونها من أجل وضع حد للتحريض. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يواصل مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدراسة كيفية الإسهام في إيجاد حل شامل للصراع. ويزمع المبعوثون على القيام بزيارات إلى إسرائيل وفلسطين في الفترة المقبلة.

وفي الختام، إن الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون مستقبلا يخلو من الخوف من تكرار جولات عنف جديدة. فالبدء بإرساء الثقة بين الأطراف هو المفتاح للتغلب على التركة المؤلمة لهذا الصراع. وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الدوليين للنهوض بهذا الهدف الحاسم المتمثل في تحقيق السلام والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد المالكي.

السيد المالكي (فلسطين): بداية، اسمحوا لي السيد الرئيس بأن أعبّر عن عميق امتناننا لمملكة إسبانيا على عقد هذه الجلسة بهذا المستوى، وعن تقديرنا لموقفكم الجاد في استشعار خطورة المسألة المطروحة أمامنا، بالإضافة إلى قيادتكم المسؤولة لمجلس الأمن في هذا الشهر.

كما أتوجه بالشكر إلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية أمام المجلس، وأتوجه في الوقت نفسه بالشكر والتقدير إلى منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها على الجهود التي تبذلها.

إن الأوضاع الخطيرة على الأرض لا يمكن أن تعالَج بشكل مستدام دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، إذ أن الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني واستمرار هذه الأوضاع الخطيرة يشكلان تهديدا إقليميا ودوليا للأمن والسلم. ومما لا شك فيه أن ما نشهده من تدهور متسارع للأوضاع على الأرض هو نتيجة مباشرة لعدم تدخل المجتمع الدولي وتحمّل مسؤولياته.

إن آمال وتطلعات شعبنا الوطنية نحو مستقبل ينعم فيه بالحرية والسلام والأمن، مستقبل خال من الاحتلال والاستعمار والذل والظلم، تتعرض إلى هجوم مستمر. فشعبنا الفلسطيني، وخاصة الأطفال منه، يقتل ويستهدف على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويحرم من حقه الأساسي في الحياة بسبب هويته الوطنية والدينية. حيث يقابل رفضه المشروع لهذا الاحتلال غير الشرعي بالقتل وبالدمار.

ونحن نجتمع اليوم هناك تصعيد خطير على الأرض، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، حيث تستمر الاستفزازات في الحرم الشريف ومحيط المسجد الأقصى حتى صباح هذا اليوم. هناك اقتحامات من قبل مجموعات المستوطنين وبحماية الشرطة الخاصة الإسرائيلية للمسجد الأقصى، حتى صباح هذا اليوم، وكل يوم يحدث ذلك. الاستفزازات في الحرم الشريف ومحيط المسجد الأقصى والاعتداءات والتحريض من قبل المتطرفين الإسرائيليين والمسؤولين الحكوميين ضد المدنيين الفلسطينيين. لقد أطلق جنود الاحتلال ومستوطنوه المتطرفون وميليشيات المستوطنين موجة من العنف والكراهية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين تستهدف خاصة فئة الشباب.

فمنذ بداية هذا الشهر، استشهد أكثر من ٥٣ فلسطينيا، معظمهم تم إعدامهم ميدانيا، من بينهم ١٠ أطفال على الأقل، كما أصيب أكثر من ١ ٨٥٠ فلسطينيا، وذلك بسبب استخدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للذخيرة الحية

ضد أبنائنا العزل، واعتقال ما يقرب من ١٠٠٠ فلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حتى أن تدمير البيوت يأتي كجزء من سياسات العقاب الجماعي.

لقد ساهمت الدعوات العلنية والعنصرية وغير المسؤولة من الوزراء الإسرائيليين والمسؤولين الكبار في ضرورة استخدام القوة المميتة ضد الفلسطينيين وبشكل خاص الأطفال والشباب في ترسيخ ثقافة الكراهية، وفي ترسيخ مفهوم الإفلات من العقاب، حيث تعرف مسبقا قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون وغيرهم من الإسرائيليين أنهم لن يحاسبوا على قتلهم للفلسطينيين الأبرياء والعزل.

إن شعبنا الفلسطيني، وعلى الرغم من التهديدات الخطيرة لأمنه الإنساني، ولكرامته ووجوده، فإنه مصمم وعاقد العزم على مواصلة نضاله العادل من أجل الحرية، من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير مصيره في دولته المستقلة وذات السيادة، كجميع أحرار شعوب الأرض. هذا الهدف المعترف به والذي يحظى بإجماع ودعم دولي.

لقد حذرنا مرارا وعلى مرار السنين الماضية والعقود ومن على منبر مجلسكم هذا من ممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تلك الممارسات غير الشرعية وعدوانها ضد شعبنا الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الرغم من التدهور المستمر في الأوضاع والنكسات المتكررة والجمود في العملية السياسية، فقد حافظنا على منطقنا في أن على مجلس الأمن واجب تحمل مسؤولياته المناطة به بناء على الميثاق، والعمل على إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها، وهو مطلب أساسي لتحقيق تقدم في عملية السلام التي تهدف إلى حل القضايا الجوهرية وإلى تحقيق حل عادل ودائم على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

لقد أثبت هذا المجلس، وللأسف، عدم استعداده لتحمل مسؤولياته في المساهمة في تحقيق السلام والأمن، ورغم الدعوات المتكررة للمجلس من جامعة الدول العربية ومن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء المعنية الأخرى، وبما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، لمعالجة الأوضاع المتفجرة على الأرض والعمل على إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب، وذلك لفتح الطريق أمام السلام، ولكن للأسف دون جدوى، وعلى العكس فقد بقي المجلس معطلا ومشلولا. وهو ما سيلحق الضرر البالغ بالشعب الفلسطيني، بل بالمنطقة ككل. وسيفاقم الأزمة وسيصبح الأمن والسلام يوما بعد يوم بعيد المنال.

إن مناقشاتنا اليوم يجب أن تركز على المصدر الرئيسي للعنف، وسبب تجدده كل مرة، ألا وهو استمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي لفلسطين، ومنظومته المدمرة غير الشرعية والمتمثلة في المستعمرات الاستيطانية، المتمثلة في الحصار، المتمثلة في الاضطهاد الذي يحرم الفلسطينيين من جميع الحقوق المدرجة في الميثاق، كما لا ينبغي الاستهانة بما يعانيه شعبنا نتيجة العيش تحت نير احتلال عسكري وحشي عنصري من معاناة ويأس وغضب.

وعلى الرغم من كل هذا، فقد أثبت الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية التزاما ثابتا لا يتزعزع بالسلام، وفي المقابل أثبت نتنياهو التزامه بالاستعمار والاستيطان المستمرين.

إن الأحداث التي نشهدها اليوم تثبت مرة أخرى أن تحقيق السلام العادل على أساس الحل القائم على وجود الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ يتطلب تدخلا فاعلا وعاجلا من مجلس الأمن، وليس مجرد كلمات وخطابة. ونذكر الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة في المجلس بواجبها في تعزيز قضية السلم والأمن في عالمنا، بما في ذلك وضع حد لهذا الوضع الذي لا يطاق. فنحن جميعا نعرف ما يجب القيام به وهذا يتطلب الإرادة والمبادرة واتخاذ تدابير جريئة. والبيانات والخطابات والحلول المؤقتة لم تعد تكفي.

إن على مجلس الأمن التأكيد على الإجماع العالمي بأن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال الذي طال أمده للشعب الفلسطيني، في دولته على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. فالاحتلال الدائم، مع حلول مؤقتة وإدارة الصراع لن يؤدي أبدا إلى السلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن على مجلس الأمن مسؤولية قانونية وأخلاقية في تقديم حماية للشعب الفلسطيني الأعزل طالما استمر الاحتلال، بما فيها دراسة التقرير المقدم من الأمين العام في هذا الصدد.

لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأولئك الذين يطالبون بالأمن لسلطة الاحتلال، وفي نفس الوقت يفشلون في المطالبة وفي توفير هذا الأمن بالنسبة للشعب المحتل، الواقع تحت الاحتلال، أي شعبي الفلسطيني. فإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ليست فقط تنتهك التزاماتها في اتفاقية جنيف الرابعة بضمان سلامة ورفاه المدنيين الواقعين تحت احتلالها، بل هي في الواقع متخلية عن التزاماتها، وهي مصدر انعدام الأمن وسبب المعاناة. ففي مثل هذه الحالات، ووفقا للمادة الأولى من اتفاقيات جنيف، ومسؤولية الحماية، فإنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يتحرك لحماية السكان المدنيين من عدوان الاحتلال وجرائمه.

وعليه فإنه على الدول، فرادى وجماعات، واجب احترام وضمان احترام القانون الدولي. ويضع مسؤولية على الدول الأطراف في اتفاقية جنيف بعدم تقديم العون أو المساعدة بأي شكل من الأشكال، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للإجراءات التي تؤدي إلى ترسيخ ذلك الاحتلال. ويجب ربط العلاقات مع إسرائيل بمدى تحقيقها للسلام وعلى أساس القانون الدولي.

كما يجب اتخا ذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لعنف المستوطنين الذي أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع على الأرض، بما في ذلك آخرها وهو إحراق عائلة الدوابشه. وحتى هذه اللحظة، لا نعرف أي شيء عن تلك الجماعات التي قامت بهذه العملية، فلا نعرف أين هي، ومن هي، وهل هي معتقلة، أم غير معتقلة، وما حدث لها، وأين وصل ذلك التحقيق؟ وهناك ضرورة ملحة لاعتبار هذه الجماعات الاستيطانية الإرهابية منظمات خارجة عن القانون ومنظمات إرهابية، بما يترتب عن هذا القرار من آثار سياسية وقانونية ومالية. ويجب التذكير بأن الحكومة الإسرائيلية دعمت وساعدت وحرضت هذه المنظمات الإرهابية باستمرار وقامت بحمايتها واحتضانها وحتى حثها على ارتكاب تلك الجرائم. ولذلك، يجب علينا العمل بشكل جماعي لتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومن شارك معهم إلى العدالة. فلا يمكن أن تكون هناك حماية حقيقية من دون مساءلة.

وعلى مجلس الأمن أن يعالج الوضع الحرج والخطير في القدس الشرقية المحتلة فوراً، بما في ذلك المدينة القديمة. وعلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل لواجباتها في الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي في القدس، بما في ذلك وخاصة ما يتعلق بالحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى المبارك. ومن الواضح أن إسرائيل عازمة على الحفاظ على الوضع الراهن للاحتلال، وهو أمر غير مقبول ولا يمكن تحمله، ولن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الأوضاع وله انعكاسات لاحصر لها. فمنع المصلين المسلمين من دخول المسجد الأقصى خرق للوضع القائم التاريخي، وتحديد فترات زمنية لدخول المسلمين خرق للوضع القائم، ومنع المسلمين من الدخول في الفترة الصباحية خرق للوضع القائم، وتحديد سن من يسمح لهم بالدخول من المصلين هو خرق للوضع القائم. ودخول الشرطة العسكرية الإسرائيلية خرق للوضع القائم، والسماح للمجموعات الاستيطانية بالدخول بشكل استفزازي يومي

كل صباح هو خرق للوضع القائم، ورفع العلم الإسرائيلي من قبل هذه المجموعات هو خرق للوضع القائم. وصلاة هذه المجموعات ودورانها في المسجد الأقصى وفي الحرم هو خرق للوضع القائم. فهناك إجراءات كثيرة بدأتها إسرائيل ونفذتها وهي الآن تقول أنها لا تريد أن تغير في الوضع القائم، بل هي غيرت الوضع القائم بالفعل. والآن هناك وضع قائم احتلالي يختلف تماماً عن الوضع القائم منذ عام ١٩٦٧ عقب احتلال إسرائيل للقدس الشرقية. وقد استمر الوضع القائم ذاك حتى عام ٢٠٠٠ عندما اقتحم شارون المسجد الأقصى، ومن ثم بدأت التغييرات. والآن تكمل إسرائيل هذه التغييرات وتقول أنها لا تريد أن تغير الوضع القائم، بعد أن غيرته فعلاً. ونحن نتحدى إسرائيل أن تجلس لتحدد مفهومها للوضع القائم في المسجد الأقصى بمراجعة الوضع القائم التاريخي. ونحن نطلب من الدول ذات العلاقة، خاصة الأردن صاحبة الوصاية على المسجد الأقصى، متابعة هذا الموضوع بكل جدية.

قامت الحكومة الإسرائيلية ولأشهر عدة بتأجيج نيران الكراهية والتعصب الديني من خلال السماح بالاستفزازات والتحريض وكذلك بمداهمة الحرم الشريف والمشاركة فيها. ولقد حذرنا إسرائيل والمجتمع الدولي بأن هذه الأعمال، بجانب الإجراءات العقابية المتخذة ضد المصلين المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، ستهدد بإشعال صراع ديني لا تحمد عواقبه. ورغم هذه التحذيرات، إلا أن إسرائيل أصرت على استكمال هذه الإجراءات. وحتى هذا الصباح، كما أشرت، قامت بالسماح لهذه المجموعات الاستيطانية المتطرفة بالدخول واقتحام المسجد الأقصى بحماية الشرطة الإسرائيلية الخاصة في الوقت الذي تمنع فيه المسلمين من دخول المسجد الأقصى من السابعة والنصف صباحاً وحتى الحادية عشرة صباحاً ومن الثانية عشرة ظهراً وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر. ففي هذه الفترة يحظر على أي مصل مسلم الدخول إلى ذلك المكان بينما يسمح فقط لليهود بذلك. إن حصار القدس اليوم، ببناء الجدران الإسمنتية داخل المدينة وفي محيطها يكشف الوجه الحقيقي والقبيح للإحتلال في القدس الشرقية، ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبرر بأي شكل من الأشكال بقاءه على الهامش بينما نواجه نحن التهديد من قبل هذا الصراع المتصاعد والخارج عن السيطرة والمتجه لأن يكون صراعاً دينياً تغذيه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الحالية، بمن في ذلك رئيس الوزراء.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال التقدم نحو السلام على أساس الحل القائم على دولتين بينما تواصل إسرائيل، وبشكل فعال وغير قانوني، تغيير المعالم الديمغرافية وواقع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومن خلال ترسيخ احتلالها. وعليه، فإننا نحث مجلس الأمن، مرة أخرى، على الاستجابة للأزمة الحالية بهدف إنقاذ الأرواح وإنقاذ احتمالات التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. ومع ذلك، فإننا نحذر من أن التركيز على الصيغ قصيرة الأمد ومحاولة معالجة أعراض المشكلة بدلاً من أسبابها الجذرية سيزيد من تفاقم الوضع. وفي هذا الصدد نثني على كل الجهود المبذولة في إعادة التركيز على إنهاء الصراع وإيجاد حل، خاصة جهود فرنسا وعلى النداءات واسعة النطاق من جانب الدول الأعضاء في المجلس حتى يقوم بواجباته ويعبر تعبيراً واضحاً ومبدئياً بدعم أفق سياسي يتسم بالمصداقية من أجل السلام والعدالة والمساهمة فيه.

وفلسطين، كما هي دائماً، على استعداد للتعاون والمشاركة الفعالة في هذه الجهود. كما أن محاولات إحباط هذه الجهود تحت ستار تشجيع ما ثبت بالفعل انه صيغ فاشلة للسلام، يدفعنا بعيداً عن حل عادل ودائم.

وعليه فإننا، من جانبنا، نؤكد من جيد التزامنا الراسخ بمواصلة المسار السلمي والسياسي والدبلوماسي والقانوني لإثبات الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني للوصول إلى سلام عادل وشامل يحقق التطلعات الوطنية

المشروعة لشعبنا في العيش بحرية وكرامة في دولته فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤(١٩٤٨).

إن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، هي حقوق غير قابلة للتفاوض ولا يمكن أن تخضع لحسن النية من سلطة الاحتلال. كما لا تستطيع الدول تحت ذريعة دعم الحوار بين الأطراف، أن تتهرب من مسؤولياها في الدفاع عن القانون الدولي. ولا يمكن لمجلس الأمن، وتحت أي ظرف من الظروف، التخلي عن ولايته كصاحب المسؤولية الأساسية لضمان السلام والأمن الدوليين وفي هذا الإطار أدعو وباسم دولة فلسطين، أعضاء مجلس الأمن إلى زيارة المنطقة في أسرع وقت ممكن لتعزيز دورهم وتحديد الخطوات التي على المجلس اتخاذها في الفترة القادمة.

إن استمرار منظومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، هو مصدر العنف وأهم مظاهر الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني لعقود من الزمن. لقد حان الوقت لأن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ الصيغة الوحيدة للسلام، وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحرية والاستقلال الفلسطيني. إن نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والكرامة والعودة، كان بنداً دائماً على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ نشأها، ويبقى الاختبار الأكثر أهمية للمبادئ ذاها التي تعتبر أساس هذه المنظمة والنظام الدولي ككل، وهو اختبار لا يمكن للمجتمع الدولي أن يفشل فيه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي سفير إسرائيل الجديد لدى الأمم المتحدة، فقد أُسند إلي واجب مقدس ألا وهو، تمثيل شعب ودولة إسرائيل أمام أمم العالم.

إن شعب إسرائيل شأنه شأن بقية الشعوب في كل مكان، يسعى إلى العيش في سلام وإلى أن يرى أولاده يزدهرون. بالنسبة لنا نحن أبنا الشعب اليهودي الذي عانى طيلة قرون من النفي والاضطهاد، يمكن تلخيص حلمنا في كلمات نشيدنا الوطني: ”أن نكون أمة حرة في بلادنا“.

من المأساوي، أنه منذ إنشاء دولة إسرائيل، يعاني كل إسرائيلي من كل جيل من ويلات الحرب والإرهاب. فوالدي، جوزيف دانون، أصيب بجراح بالغة على أيدي الإرهابيين بينما كان يقوم بحماية وادي الأردن خلال تأديته واجب الخدمة العسكرية الاحتياطية. وبعد أن عانى من جراح خطيرة في الرأس وفقد السمع، توفي أخيرا بعد صراع طويل ومؤلم. كانت هذه مأساة لي ولأسرتي. فقد خبرت مباشرة ثمن تكلفة الحرب. ونأمل جميعا في إحلال السلام مع جيراننا، وندعو من أجل ذلك، وسنفعل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا الهدف النبيل، غير أننا لن نفرط أبدا بأمن الدولة اليهودية.

إنني اليوم، أخاطب الموجودين في هذه القاعة في وقت يتسم بالصعوبة والألم الشديدين بالنسبة لبلدي وأبناء شعبي. ليس هذا ما كنت أتوخاه في أول خطاب لي أمام مجلس الأمن. خلال الأسابيع الستة الماضية، عمت شوارع إسرائيل موجة عارمة من الإرهاب الوحشي، ومع ذلك إن ما يبعث على خيبة أملي أن كل ما أسمعه هو نداءات من أجل إنهاء ”دوامة العنف“. أود أن أوضح شيئا واحدا، أن هذه ليست دوامة من العنف. إنها ببساطة هجمات تُشن على الإسرائيليين من دون سابق استفزاز ومن دون أي سبب، اللهم لأنهم يهود يعيشون في وطنهم التاريخي. إن إسرائيل شأنها شأن أي بلد آخر، من حقها والتزام عليها أن تدافع عن مواطنيها، وهذا ما نفعله بالضبط. إن أي بلد يتعرض شعبه لهجوم في الشوارع بشكل يومي سيتصرف بنفس الطريقة بالضبط.

منذ رأس السنة اليهودية الجديدة، ما برح الإسرائيليون يعانون من فصل مأساوي. فقد تم قتل النساء والأطفال

وتشويههم في شوارع المدن الإسرائيلية في وضح النهار. لقد اختار الإرهابيون الفلسطينيون الضحايا الإسرائيليين بشكل عشوائي، مستخدمين البنادق والحجارة، وسكاكين الجزارين، والمفكات ومركبات تزن طنين لسفك دماء الأبرياء. إن الإسرائيليين يعرفون اليوم أن الهجوم يُمكن أن يأتي في أي وقت، وفي أي مكان، ومن دون سابق إنذار ومن دون رحمة. فمن حيفا إلى بئر السبع، ومن تل أبيب إلى القدس، يسير الإسرائيليون في أحيائهم في حالة من الحذر المستمر مترقبين لما يمكن أن يحصل. ويخشى الناس التوقف في مكان ما لتناول القهوة في طريقهم إلى العمل أو حتى استقلال حافلة عامة.

كُلنا هنا لدينا أُسر. الأمهات والآباء يساورهم القلق على أولادهم حيث من المحتمل طعنهم حتى الموت عندما يغادرون المترل، والأطفال يشعرون بقلق من ألا يعود آباؤهم إلى المترل. هذا هو المعنى الحقيقي للإرهاب. عندما يغادر شخص ما مترله حاملا معه سكين المطبخ بقصد قتل شخص آخر، أي شخص، فإن هذا ينبع من شعور عميق بالكراهية. وعندما أقدم ذلك الشخص، وهو صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما، على طعن صبي إسرائيل ١٥ طعنة، بينما كان الصبي الإسرائيلي مستقلا دراجته الهوائية، فهذا ينبع من ثقافة الكراهية. قال نيلسون مانديلا ذات مرة ”ما من إنسان يُولد وهو كاره لإنسان آخر. ... بل لا بد من أن يتعلم الناس الكراهية.“

من المأساوي، أن الأطفال الفلسطينيين يتعلمون الكراهية من قادهم في المدارس ومن خلال البرامج التلفزيونية المعدة للأطفال. لقد بُث برنامج تلفزيوني للأطفال على شبكة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وكان عنوان البرنامج ”فلسطين هذا الصباح“ ظهرت فيه فتاة صغيرة تتلو قصيدة تحرض على قتل اليهود. وتصف القصيدة اليهود بأهم ”قرود همجيــة) و ”يا بني صهيون يا شر البريــة“ و ”يا من قتلتم أنبياء الله الأتقيــاء“ وتختتم الفتاة الصغيرة قائلة ”إني لا أخشى البربرية... ما دام عندي ساعدي وحجارتي“. هذا هو التلفزيون الفلسطيني الرسمي.

وكما رأينا في هذه القاعة في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (S/PV.7536)، يبدو أن الأمر التبس على العديد إزاء سبب التصعيد الحالي. إن الجواب يكمن في كلمات هذه الفتاة الصغيرة. يجري غسل أدمغة جيل بأكمله من الشباب الفلسطيني بالتعصب، ويُربى على تمجيد العُنف والحط من قدر اليهود. إن هذه التعاليم تُسمم عقول الشباب؛ ويُمكن إيجاد الأدلة على هذا عند إجراء بحث على جوجل. إن كل ما نحتاج إليه إلقاء نظرة على ما تبثه وسائط التواصل الاجتماعي الفلسطينية: رسوم كاريكاتورية تُبين القتل الوحشي للإسرائيليين، وأشرطة فيديو تعليمية عن الكيفية التي يُمكن بها ارتكاب هجوم إرهابي بأنجع الطرق، حتى يوجد مقطع للرسوم المتحركة لمقتل إيتام ونآمة هانكين – الأبوان الإسرائيليان اللذان قُتلا أمام أطفالهما.

.بما أن معظم أعضاء المجلس لم يُشاهدوا هذا المقطع، أود أن أخبرهم بأنه بُذل جهد خاص لإظهار الخوف والرعب في عيون أطفال هانكين الذين كانوا يجلسون في المقعد الخلفي لمركبتهم وهم يشاهدون مقتل أبويهما. ولا عجب في خضم الموجة الحالية للهجمات أن تسعة من المهاجمين كانوا فلسطينيين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. عندما يُعلّم الأطفال العداء والكراهية، بدلا من الرياضيات والعلوم، وعندما يجري تشجيع المراهقين على استلال سكينا بدلا من تناول كتاب، وعندما تُعرض على الشباب صورٌ للعنف بدلا من تصور رؤية للسلام، فهم أيضا ضحايا. وعندما نتجاهل الإفساد المتعمد لعقول الأطفال، لا يمكننا أن نكون جزءا من الحل، بل إننا جزء من المشكلة.

إن تاريخ المنطقة التي أنتمي إليها يبين أن الكراهية تبدأ بالأكاذيب والتحريض وتنتهي بالعنف. فموجة الطعن، وإطلاق النار والرجم بالحجارة التي نواجهها حاليا بدأت

بأكاذيب حول جبل الهيكل. لقد دأب الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية بانتظام على اتهام إسرائيل بمحاولة تغيير الوضع القائم. هذا زعم تحريضي باطل، والرئيس عباس يعرف أنه غير صحيح. إن هذا إفك متعمد وخبيث يجري تكراره مرة تلو أخرى. ونظرية المؤامرة هذه ليست غير صحيحة فحسب، ولكنها أيضا ليست بالجديدة. واسمحوا لي أن أقتبس ما يلي:

”ونُعلن بموجب هذا... أن ما من شخص... لديه أي نية لانتهاك حقوق المسلمين في الأماكن المقدسة لديهم. ... وأن أي محاولة لوصف رغبة اليهود بالصلاة في هذا المكان المقدس... أو لإنشاء قاعدة استراتيجية لشن هجوم على مساجد المسلمين، ما هو إلا نِتاج تخيل محموم أو قدح خبيث“.

هل الكلمات التي تلوتها من فوري تبدو مألوفة لكم؟ إن هذا البيان لم يصدر في الأسبوع الماضي. و لم يصدر حتى في العام الماضي. بل أصدرته اللجنة الوطنية لليهود في أرض إسرائيل في عام ١٩٢٨. وحتى في ذلك الحين، انتشرت الأكاذيب حول جبل الهيكل قبل ٢٠ عاما من إنشاء دولة إسرائيل من أجل التحريض على العنف ضد اليهود. ونتيجة العنف الذي عقب تلك الأكاذيب حينئذ، تم ذبح ١٣٣ يهوديا وأصيب المئات منهم بجراح.

واليوم، عندما يعلن الرئيس عباس، ”أن إسرائيل تنوي تهويد المسجد الأقصى“ ويقول، ”أحيي كل قطرة دم أريقت في القدس“ فإنه يفهم عواقب كلماته.

ويعرف تمام المعرفة أنها ستؤدي إلى موجات جديدة من العنف والإرهاب، وستقع خسائر في الأرواح. والقصة في ذلك الحين، كما الآن، واحدة – وهي نفس الحبكة، ونفس الشخصيات، ونفس النهاية. وفي الواقع، هناك فرق واحد كبير. ففي عام ١٩٢٨، لم تنطبق الإيضاحات المناسبة التي نسمعها اليوم في كثير من الأحيان في هذه القاعة. وفي عام ١٩٢٨ لم يكن هناك وجود إسرائيلي في جبل الهيكل. وفي عام ١٩٢٨، لم تكن هناك مستوطنات؛ و لم تكن هناك دولة إسرائيل؛ و لم يكن هناك أي أعذار لإقناع المجتمع الدولي. وأي شخص يدعي أن الأعمال والممارسات الإسرائيلية هي السبب وراء العنف عليه أن يتعلم درسا من التاريخ.

إن الفلسطينيين يوظفون الأساليب القديمة ويحاولون تسجيل انتصارات سهلة دون الحاجة إلى التفاوض. إنهم يستخدمون العنف الذي حرضوا عليه وشجعوه بغرض استغلال المجتمع الدولي. وبدلا من معاقبة الفلسطينيين، فإن المجتمع الدولي يكافئهم.

وإسرائيل ملتزمة التزاما كاملا بالوضع الراهن. وبموجب الاتفاق، فإن للمسلمين الحرية في زيارة الحرم والصلاة فيه في أي وقت. بينما لا يمكن لأتباع الديانات الأخرى، بمن فيهم اليهود والمسيحيون، زيارة المكان إلا صباح أيام العمل الأسبوعية من الساعة السابعة ولغاية الساعة الحادية عشرة فحسب. إن إسرائيل لم تقبل بذلك الترتيب فحسب؛ بل إنها مسؤولة عن تنفيذه. والحقائق تتحدث عن نفسها. واسمحوا لي أن أشاطر المجلس بعض الإحصاءات.

في كل عام، هناك ٣,٥ ملايين زيارة يقوم بها المسلمون الذين يأتون للصلاة في المسجد الأقصى، و ٠٠٠ ٨٠ زيارة للموقع من غير المسلمين، من بينهم ٠٠٠ ١٢٠ يهودي فقط. فالوضع الراهن في جبل الهيكل هو الضمان الوحيد للحرية الدينية في القدس. لقد قلنا من قبل، وسنقولها مرة أخرى – لن توافق إسرائيل على الوجود الدولي في جبل الهيكل. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يكون بناء، ينبغي أن يركز على وضع حد لأعمال التحريض.

وما من دولة ممثلة في هذه القاعة تقبل بوجود قوات دولية على أراض خاضعة لسيادتها. وأود أن أقول لزميلي، ممثل فرنسا، الذي نعلم أن بلده يريد أن يرى السلام يعم

منطقتنا. نحن أيضا نريد السلام، ولكن الطريق الوحيد لتحقيق السلام هو من خلال المحادثات المباشرة بين الأطراف. وهذا هو السبيل الوحيد. وقد أثبت ذلك في الماضي، وهو السبيل الوحيد الذي ينبغي تعزيزه. وأفضل سبيل للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة هو أن نحث الرئيس عباس على قبول دعوة رئيس الوزراء نتنياهو للاجتماع به، هنا في الأمم المتحدة أو في رام الله في القدس أو في أي مكان آخر. إنه السبيل الوحيد لتعزيز السلام.

وتعارض إسرائيل أي تغيير على الوضع الراهن في جبل الهيكل. والمكان الذي ينبغي تغيير الوضع الراهن فيه هو هنا، في الأمم المتحدة. إذا كانت الأمم المتحدة مهتمة حقا بتهدئة التوترات وتحقيق السلام في المنطقة، يجب عليها تغيير إعداداتها الافتراضية. ويجب على الأمم المتحدة إنهاء ممارستها المعتادة بدعوة الجانبين إلى التحلي بضبط النفس، وأن تعلن بوضوح أن هناك جانبا واحدا يقوم بالتحريض على موجات الإرهاب. ويجب أن تتوقف عن إيجاد الذرائع للفلسطينيين، وأن تبدأ بإخضاعهم للمساءلة. ويجب أن تطالب الرئيس عباس بوقف التحريض الذي يقوم فيه، وأن تصر على عودته إلى طاولة المفاوضات. ولن يتغير الواقع على الأرض وتعود آفاق السلام إلا عندئذ، حالما يرى الفلسطينيون أن تشجيع العنف غير مجدٍ.

اسمحوا لي أن أختتم بالاقتباس من الكتاب المقدس: ”الرب يعطي عزا لشعبه؛ الرب يبارك شعبه بالسلام“ (الكتاب المقدس، المزمور ٢٩: ١١).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة إسبانيا.

ستكون ملاحظاتي بالترتيب التالي: مقدمة وجيزة، عملية السلام في الشرق الأوسط، داعش، سورية، ليبيا واليمن. في البداية، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

عندما توليت منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون لإسبانيا في أواخر عام ٢٠١١، كان الشرق الأوسط يشهد فترة اضطرابات، ومع ذلك كانت ما تزال هناك آفاق لأمل وفرصة سانحة. وفي بعض الحالات، أدت أحداث مأساوية إلى نجاح العمليات السياسية، ولكن في كثير من الحالات الأخرى اشتدت حدة النزاع وبرزت تهديدات الجديدة مع آثار إنسانية مأساوية.

وما تعلمناه منذ عام ٢٠١١ هو أن الدبلوماسية والتفاوض، المصحوبين بالنوايا الحسنة والمثابرة بلا كلل، هي وسائل فعالة لحل النزاع. ومن الأمثلة على ذلك نجاح المفاوضات النووية مع إيران. ومنح جائزة نوبل للسلام للجنة الرباعية للحوار الوطني التونسي أثبت قيمة الحوار بالنسبة للمجتمع الدولي. وخلاصة القول إنه يجب علينا استعادة روح التعاون والرغبة في بناء التفاهم المتبادل، إذا أردنا وضع حد للنزاعات الرئيسية التي تؤثر على الشرق الأوسط. ويستدعي ذلك أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة. وتحقيقا لهذه الغاية، وكتدبير ذي أولوية، يجب على المجلس أن يعمل في انسجام.

واسمحوا لي أن أدلي ببضعة ملاحظات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، مبتدئا بواحدة على وجه الخصوص، ألا وهي أن استمرار الحل القائم على وجود دولتين في خطر. في عام ٢٠١٦، السنة القادمة، سيكون قد مر ٢٥ عاما على عقد مؤتمر مدريد للسلام التاريخي، حيث جلس للمرة الأولى الإسرائيليون والفلسطينيون على نفس طاولة التفاوض. ومثل مؤتمر مدريد نقطة تحول رئيسية. وحينها لم نعد نناقش النزاع العربي – الإسرائيلي، بل عملية السلام في الشرق الأوسط مع فرص وأمل في إحراز تقدم تدريجي نحو إمكانية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

وبعد خمسة وعشرين عاما على عقد مؤتمر مدريد – بعد جيل كامل – لايزال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين

بعيدا عن التسوية، والطريق التي حددها مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو تتعرض لخطر التخلي عنها. إننا نجد أنفسنا في مواجهة توقعات خطيرة، بما في ذلك استنفاد طريق التفاوض، والفقدان التدريجي لجدوى الحل القائم على وجود دولتين وتصاعد العنف المقلق.

واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما بشأن ما يلي. هناك حلان فقط للتراع في الشرق الأوسط: إما دولة واحدة ذات طائفتين، أو دولتان تعيشان معا في سلام وأمن. وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن إنشاء دولة ذات طائفتين هو حل غير حيوي. ولذلك، يجب أن نجدد التأييد للحل القائم على وجود دولتين والثقة فيه. ويجب أن نفعل ذلك بشكل حاسم وسريع، مميزين الفرق بين ما هو عاجل وما هو مهم.

والأمر الملح هو وضع حد للتوترات التي تعرض العملية للخطر. ولدي ثلاث ملاحظات أود أن أدلي بها في ذلك الصدد.

إن ضمن العوامل التي سببت التصعيد الأخير لأعمال العنف والإرهاب عناصر مزعجة ذات طابع ديني. ولذلك، أعتقد أن اقتراح الرئاسة الفرنسية للمجلس، الذي يهدف إلى ضمان المحافظة على الوضع الراهن للحرم الشريف والمواقع المقدسة مع أتم الاحترام والتسامح للمعتقدات الدينية المختلفة، يشكل مبادرة يجب علينا جميعا العمل بشأنها.

ثانيا، بغية نزع فتيل التراع الحالي، نحن بحاجة أيضا إلى تيسير حوار بين الأديان يدين استخدام العنف باسم الدين. ولا يمكن السماح للحالة بأن تصبح حربا للأديان. وتعرض إسبانيا، بلدي، استضافة ذلك الحوار، الذي نرى أنه ضروري للغاية، وأشدد، وملح بصورة استثنائية.

ثالثا، تشكل سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة أحد التهديدات الرئيسية لجدوى الحل القائم على وجود دولتين.

ومن أجل إحراز التقدم صوب إنشاء دولة فلسطينية – تكون غزة بالضرورة جزءا منها – فإن من الأمور الأساسية تحقيق الوحدة بين القوى السياسية الفلسطينية على أساس مبادئ المجموعة الرباعية.

وإلى جانب التعامل مع الأمور الملحة والفورية، علينا أيضا معالجة المسائل المهمة. ويثير استمرار الاحتلال، الذي لا يترك أي أفق لحل سياسي، الاحباط فيما بين السكان الفلسطينيين. وهو يديم خطر أعمال العنف ولا يسهم في تحقيق الأمن لإسرائيل. ويصبح واضحا عدم استدامة الوضع الراهن وعدم استقراره ويظهران كلفة اقتصار المرء على إدارة التراع. ويجب أن نتطلع إلى حل التراع، وليس إدارته.

ومن الأمور الملحة إعادة الأمل إلى الشعب الفلسطيني بتحقيق تطلعاته المشروعة في إنشاء دولة خاصة به. كما أن من الملح مساعدة إسرائيل على التعايش مع جيرانها في المنطقة بسلام وبضمانات لأمنها.

وبغية تحقيق تلك الغايات، علينا ألا نقع في مصيدة السذاجة أو التسليم بالأمر الواقع. فتحقيق السلام أمر ممكن لأن السلام التزام ورؤية. وقد حددت معالم الطريق، ولكننا نحتاج إلى توافر الإرادة، والعزم والشجاعة السياسة للسير في طريقه.

ويسرنا أن كلا الطرفين، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أعلنا رسميا رغبتهما في التفاوض، ولكن يجب ترجمة تلك الرغبة إلى خطوات محددة يمكن أن تغير الحالة على أرض الواقع وتهيئ جوا من الثقة اللازمة، وهو شرط مسبق للعودة إلى طاولة المفاوضات. وتشمل هذه الخطوات الامتثال للالتزامات المستمرة في إطار اتفاقات أوسلو.

إن المسألة الرئيسية هي العمل الذي ينبغي أن نقوم به لاستئناف عملية السلام والتوصل إلى حل دائم. وكلل مؤتمر مدريد المذكور آنفا بالنجاح لأنه قرن الحوار بين الطرفين مع

مسار متعدد الأطراف، أي، بدعم هيكل دولي يمثل توافق آراء المجتمع الدولي في ذلك الوقت. وضمن أمور أخرى، مكن المؤتمر من إطلاق عملية برشلونة – التي تعرف اليوم بالاتحاد من أجل المتوسط – قبل ٢٠ عاما على وجه التحديد.

ولذلك السبب أعتقد أننا بحاجة إلى إعادة توجيه جهودنا صوب إنشاء هيكل سياسي مقبول للطرفين، هيكل بوسعه إعادة إيجاد أفق سياسي من أجل التوصل إلى حل نهائي للتراع. ويجب أن يشمل ذلك الهيكل بلدان المنطقة ويستفيد من خريطة طريق من شأنها أن تستخدم بأكفأ صورة الحوافز الممكنة من أجل تحقيق السلام، مثل استعراض مبادرة السلام العربية واستكمالها. ونشيد بالجهود الحالية الرامية إلى بدء عملية سياسية جديدة، ومن بينها الجهود التي يبذلها وزير الخارجية كيري في هذه اللحظة ذاتها. وينبغي أن تكون المجموعة الرباعية الموسعة، التي اجتمعت في نيويورك في أيلول/سبتمبر هذا العام، منتدى مناسبا للتوصل إلى حل.

وعلى مجلس الأمن أن يتولى على نحو كامل مسؤوليته في هذا السياق ويشجع التدابير التي تساعد على استعادة الهدوء والأمن. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على الجهر برأيه وأن يعتمد إطار سياسيا قويا وشرعيا. ويجب أن يشمل أي إطار يتفق عليه جدولا زمنيا صارما – وأشدد على، صارم – من أجل المفاوضات ومعايير تستند إلى المبادئ المقبولة دوليا باعتبارها أساسا لأي حل للتراع.

وعلينا أن نمضي إلى أبعد من مجرد إعلان عن النوايا. وأقترح أن تتوج جهودنا بعقد مؤتمر دولي جديد للسلام – مؤتمر مدريد الثاني، وهو مؤتمر طموح يفتح الطريق أمام تحقيق السلام والاتفاق وتسهيل إبرام اتفاق نهائي بين الطرفين يضع حدا لعقود كثيرة للغاية من التراع.

والآن سأنتقل إلى الإدلاء بتعليقات بشأن سورية.

ومن الأمور العاجلة أيضا أن نكون أكثر طموحا وفعالية حينما نتعامل من التراع السوري. وهنا، فإن الضحايا الرئيسين هم السكان المدنيون. ويقودنا فشلنا في التوصل إلى اتفاق لتشجيع حل سياسي للتراع في سورية إلى تقديم مجموعة متسارعة من المبادرات التي تفتح الباب أمام سيناريوهات زيادة عدم اليقين للمنطقة وللمجتمع الدولي بأكمله. وعلى الأمم المتحدة – وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن – الاضطلاع بدور رئيسي في حل التراع. وترى إسبانيا أن علينا أن نواصل العمل وفقا للمعايير التالية.

أولا، يجب أن ندعم خطة المبعوث الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا، التي تسمح بإعلان عمليات جزئية وشاملة لإطلاق النار تمكن بدورها من إرسال المساعدات الإنسانية إلى السكان السوريين ووقف تدفق اللاجئين نحو البلدان المجاورة وفي الوقت الحالي أيضا نحو أوروبا.

والمعيار الثاني هو وحدة الصف في القتال ضد تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تعميق هذا القتال، بطريقة منسقة وجماعية، من خلال رد يتجاوز كثيرا البعد العسكري. ويكتسي التعاون الدولي في مجالات مثل معركة مكافحة تدفق المقاتلين الأجانب والموارد المالية والتصدي لظاهرة داعش في وسائط الإعلام أهمية خاصة حينما يتعلق الأمر بوضع حد لوحشية تنظيم داعش وإرهابه. وإسبانيا ملتزمة التزاما كاملا وتشارك في ذلك المسعى الجماعي بشتى أوجهه.

والمعيار الثالث هو المجال الإنساني. وعلى مجلس الأمن أن يواصل العمل بشأن المبادرات المختلفة لحماية السكان المتأثرين بالتراع ودعمهم. ونحن نعمل مع فرنسا والمملكة المتحدة لتشجيع مبادرة تضع حدا للهجمات العشوائية على السكان المدنيين التي تشنها جميع أطراف التراع، بما في ذلك على وجه الخصوص، استخدام البراميل المتفجرة. ومن الأهمية

بمكان أيضا الاستجابة فورا للاحتياجات الإنسانية الأخرى، وتحديدا احترام الحياد الطبي وإمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة للحصار. ونعمل بشأن ذلك مع الأردن ونيوزيلندا.

والمعيار الرابع هو الإشراك المنتظم لأشد الدول الإقليمية تأثرا، بما في ذلك تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر.

والمعيار الخامس هو بدء عملية للانتقال إلى حكومة شاملة للجميع وبسلطات تنفيذية كاملة، يشعر فيها السكان السوريون بأنهم ممثلين تمثيلا كاملا وذات شرعية كافية للدفع نحو إحداث تغيير سياسي في البلد.

وسنحتاج، أولا، لضمان استعادة حقوق وحريات السوريين من أجل تهيئة ظروف من شأنها أن تتيح، في مرحلة لاحقة، المضي قدما في عملية الانتقال السياسي الفعلي، وذلك بإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

سادسا، ستكون سورية بالشكل الذي يقرره السوريون، ولكن هناك مبادئ لا يمكن التخلي عنها وهي: السلامة الإقليمية للبلد والطابع العلماني للنظام في المستقبل والحفاظ على هياكل الدولة الحالية لتجنب أخطاء الماضي.

سابعا، يجب أن نعمل على تحقيق مشاركة مختلف أطراف النزاع في خطة السلام. وهناك حاجة إلى التزامها من أجل تمهيد الطريق أمام عملية انتقالية في سورية.

وبشأن لبنان، أود أن أؤكد فكرتين.

أولا، يجب علينا تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهو مما يتطلب تقديم الدعم للبلدان التي تعاني من أشد الآثار المباشرة للصراعات الإقليمية والتضامن معها، وهي البلدان التي استضافت بكل سخاء الأعداد المتزايدة من اللاجئين المتدفقين عليها، ولا سيما الأردن وتركيا ولبنان ومصر وغيرها من البلدان.

ثانيا، يساورنا القلق جراء الوضع في ذلك البلد لأنه من أجل التصدي لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة وترسيخ التعايش الوطني، من المهم بشكل حيوي التغلب على الشلل المؤسسي الحالي. ويتجلى التزام المجتمع الدولي تجاه لبنان في الدعم الذي يتيحه الوجود المؤقت للأمم المتحدة، والذي تشارك فيه إسبانيا باعتبارها أحد المساهمين الرئيسيين، حيث أنها تساهم بـ ٥٦٦ جنديا.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى الوضع في اليمن. إن الوضع الإنساني الكارثي يتفاقم جراء الأنشطة البغيضة للمنظمات الإرهابية في اليمن، مثل تنظيمي القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش، واللذين يستفيدان أيما استفادة من الفراغ الأمني الناجم عن الصراع. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف الفاعلة الإقليمية والأطراف أنفسها، الاستمرار في العمل لاستئناف الحوار السياسي بين اليمنيين من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للجميع، يضمن تحقيق الاستقرار والوحدة والاستقلال والسلامة الإقليمية لليمن.

وفي إطار السعي للتوصل إلى هذا الحل، يجب على الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور قيادي. ووحدة الصف بيننا جميعا أمر لا غنى عنه من أجل التصدي بنجاح لهذه الأزمة. ويحدونا الأمل في أن تشرع الأطراف خلال الأيام القادمة في إجراء محادثات بحسن نية لوضع الأساس للتعايش السلمي بين جميع اليمنيين في سيناريو ما بعد الصراع. وتحقيقا لهذه الغاية، ستكون ثمة حاجة إلى التزام حقيقي ومتجدد من جانب المجتمع الدولي لدعم السلطات والمجتمع المدني والشعب اليمني ككل في عملية الانتقال السياسي وتعزيز المؤسسات وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول بأنه في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على تحمل مسؤولياته وعلى

إتاحة مخرج يكفل السلام والأمن الدوليين لأن مصداقية المجلس ذاته على المحك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد جودة (الأردن): تنعقد هذه الجلسة الفصلية لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في وقت تنوء فيه منطقة الشرق الأوسط برمتها تحت وطأة توترات واضطرابات وتحديات متصاعدة وغير مسبوقة باتت تهدد وبجدية ليس فقط الأمن والسلم الدوليين، ولكن الأمن والسلم في المنطقة. وانطلاقا من قناعتنا بهذه الحقيقة، جاء عقد هذه الجلسة الدورية على المستوى الوزاري، استشعارا من الدول الأعضاء في المجلس لمدى خطورة الأوضاع في الشرق الأوسط، وخصوصا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي القلب منها الحرم القدسي الشريف، المسجد الأقصى المحتل، وإدراكا منها لضرورة العمل الفوري لتطويق تداعياتها الخطيرة المحتملة ومحاولة إعادة الأمور في المنطقة إلى مساحات آمنة ومستقرة، توطئة لإيجاد حل دائم للتحديات والتهديدات والتوترات التي يمر بها الشرق الأوسط.

لقد شهد الشهران الماضيان تصعيدا آخر وخطيرا للغاية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بشكل عام واستهدافات واعتداءات من قبل إسرائيل أو بحمايتها على الحرم القدسي الشريف المسجد الأقصى المبارك بشكل خاص، وبما يشكل خرقا مستمرا وفاضحا لجملة من قرارات سابقة لمجلس الأمن اعتبرت بوضوح وقطعية كل الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة برمتها باطلة بطلانا مطلقا، اتساقا مع إقرار المجلس الواضح والحاسم بأن القدس الشرقية كاملة، بما فيها الحرم القدسي الشريف المسجد الأقصى المبارك، هي من ضمن الأراضي التي وقعت تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، وفقا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التصعيد وهذه الاعتداءات الإسرائيلية الخطيرة والمدانة والمرفوضة والانتهاكات في الحرم القدسي الشريف، نتج عنها تفاقم الأوضاع بشكل يضعنا على أعتاب حرب دينية لا تبقي ولا تذر لأنها تلهب وتستفز مشاعر أكثر من بليون ونصف بليون مسلم في شتى أنحاء العالم، خاصة وأن الحرم القدسي، الشريف المسجد الأقصى المبارك، المحتل مكان عبادة للمسلمين حصريا، فضلا عن الأثر المدمر لهذه الاعتداءات على فرص استئناف العملية التفاوضية ما بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي تستهدف إحلال السلام الفلسطيني الإسرائيلي عبر حل يرتكز على المرجعيات الدولية المعتمدة لعملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة.

إن موقف بلدي، المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين هو أن حل الدولتين وإنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أراضيها وعلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل القضايا الجوهرية كافة، وهي قضايا القدس واللاجئين والأمن والحدود والمياه، وفقا لهذه المرتكزات التي ذكرت، وبشكل يصون ويحقق المصالح الحيوية العليا للأردن والمرتبطة بهذه القضايا كلها، وبشكل خاص قضيتي القدس واللاجئين، هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يجنبنا المخاطر والعنف الذي نراه يوميا الآن، بما يشبه ما نتحدث عنه جميعا من إمكانية فرض حل الدولة الواحدة والتي أشار إليها السيد الرئيس في حديثه.

وبسبب تلك الانتهاكات غير المسؤولة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية، أو بحمايتها وتحت ناظريها، في القدس الشرقية المحتلة بوجه عام، وتلك المستهدفة للحرم القدسي الشريف/

المسجد الأقصى المبارك بشكل خاص، شهدنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤخراً إرهاصات تنذر بتفجر الأوضاع على نطاق واسع وممتد، وخروجها بالكامل عن نطاق سيطرة أي طرف وامتداد تداعياتها أبعد من نطاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، وخاصة العنف والقتل والعنف المضاد الذي يهدد بتفجر الوضع أكثر فأكثر.

وأود أن أؤكد هنا على موقف الأردن المبدئي بإدانة استهداف المدنيين، بغض النظر عن دوافعه ومسبباته. ويتعين على حكومة إسرائيل أن تحرر نفسها من سياسة التكتيكات الائتلافية الداخلية وذرائعها التي ما عادت تنطلي على أحد، وأن تتبنى نهجاً تقرن فيه أقوالها المتكررة حول رغبتها في السلام والتزامها به بالأفعال والسياسات المؤدية إليه، بدلاً من الاستمرار في حالة الفصام ومنهجية التناقض الصارخ والبيِّن ما بين القول والعمل. فالسلام لن يتحقق إذا ما استمرت الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة. والسلام لن يتبلور إذا ما استمرت الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تهدف إلى استباق نتائج المفاوضات حول القضايا الجوهرية، وفي المقدمة منها الاستيطان الإسرائيلي. ولن نقترب من السلام مع استمرار وتصعيد إسرائيل لعقوباتها الجماعية بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومضيها قدماً في فرض عمليات الإغلاق والحصار وبناء جدران الفصل وهدم البيوت وقتل الأبرياء وانتهاكات الأراضي وما شابه ذلك من منهجيات تخرق القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان والشرعية الدولية.

لن يتحقق السلام إذا ما ظلت إسرائيل توهم نفسها وتحاول أن توهم العالم بأن القيام بخطوات اقتصادية أو رمزية من شأنها تحسين حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أهمية ذلك، سيكون بحد ذاته غاية وهدفاً وليس مجرد وسيلة على طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على أراضيها لكي تعيش بسلام وأمن حقيقي إلى جانب، ومع، دول المنطقة كافة وشعوبها. والسلام العربي – الإسرائيلي الشامل، بدوره، لن يرى النور بدون تحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي وتجسيد حل الدولتين. ولن ينجح مسعانا في محاصرة الإرهاب والتطرف وهزيمتهما والانتصار لقيمنا الإنسانية المشتركة بشكل فعال ومستدام دون تحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي والسلام العربي – الإسرائيلي الأشمل.

إن التزام الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل والمؤسس على الشرعية الدولية والمرجعيات الدولية المتفق عليها في منطقتنا، هو التزام راسخ وخيار استراتيجي ثابت يعرفه ويقر به العالم بأسره. كما أن مصداقيتنا في هذا الصدد ونحو إنجاز هذا الالتزام وتجسيده لا تحتاج إلى دليل. والتزامنا وواجبنا ومسؤوليتنا عن صيانة ورعاية وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة، وفي القلب منها الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك، في إطار الرعاية الهاشمية التاريخية لتلك المقدسات، والتي يباشرها جلالة الملك عبد الله الثاني، الوصي على المقدسات، لا يدانيه في دوره ولا يقترب منه أي التزام. وعندما نقول إن سلطات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة في تصعيد انتهاكاتها في القدس الشرقية المحتلة ونحو مقدساتها الإسلامية والمسيحية والمستهدفة للحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك، فإننا لا نبالغ. وتلك الانتهاكات المستمرة والمتزايدة والخطيرة التي تصاعدت وتيرتها خلال الشهرين الماضيين مجدداً وأفضت إلى تأزيم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأوصلتها إلى أعتاب الانفجار، تنتهك الوضع التاريخي القائم لتلك المقدسات، والذي تزعم حكومة إسرائيل أنها تحافظ عليه، كما أنها لا تتفق

مع التزامات إسرائيل بمقتضى المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، ولا مع الواجبات القانونية لإسرائيل بصفتها سلطة احتلال بموجب أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المعززة بقرارات دولية صادرة عن أجهزة منظمة الأمم المتحدة، وسوف نتصدى في الأردن، كدأبنا، لتلك الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المدانة والمرفوضة، والتي من شأن استمرارها وعدم توقفها نهائياً المساس جوهرياً بمسار السلام وآفاقه ومنجزاته.

لقد قلناها، ونقولها باستمرار، إن الأردن يستخدم كافة خياراته الدبلوماسية والقانونية المتاحة في هذا المجال لوقف الانتهاكات الصارخة وغير المسؤولة لمنظومة الشرعية الدولية برمتها. وهنا، أود الإشارة إلى أن الخيارات الدبلوماسية التي لجأ إليها الأردن في السابق أدت إلى اتخاذ إسرائيل لسلسلة من الحلول والإجراءات في مفاصل ومراحل مختلفة كانت كلها مؤقتة لتهدئة الأوضاع، وهدأتها بالفعل بشكل مؤقت، لتعود بعدها إسرائيل وتمضي قدماً في الإخلال بالوضع التاريخي القائم وبكل التعهدات والتفاهمات التي اتفق عليها أو وافقت عليها. ونتيجة لذلك، فإن الأردن، الذي تدارس بعناية الخيار القانوني للتعامل مع الاختراقات والانتهاكات الإسرائيلية، سيستمر في المضي قدماً في هذا الخيار بهدف وقف تلك الانتهاكات وحماية الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى، وحمل إسرائيل على احترام التزاماتها القانونية الدولية. كما نطلب من هذا المجلس أن ينهض بمسؤولياته في هذا الصدد، لأن تلك الانتهاكات الاحتلالية الإسرائيلية وذلك الوضع المدان يؤديان إلى تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين. ويتعين وضع تدابير وإجراءات حماية لضمان رصد تلك الاعتداءات المدانة ومنع وقوعها بعد استعادة الوضع التاريخي القائم، وليس الوضع القائم الذي يخلق كل يوم بالممارسات الإسرائيلية في المقدسات الإسلامية والمسيحية. ويجب العودة إلى هذا الوضع التاريخي القائم والمحافظة عليه عملاً وسلوكاً.

ولا بد لي من التشديد على أن ما قام به الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، الوصي على المقدسات في القدس، وما يقوم به من دور كبير ومحوري إزاء القدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في سياق الرعاية الهاشمية التاريخية لتلك المقدسات، يتعين مساندته وتعزيزه ودعمه عربياً وإسلامياً بالقول والعمل والوسائل، لأن الانتهاكات والاعتداءات والمخططات الاحتلالية الإسرائيلية في القدس الشريف والمستهدفة لمقدساتها، وخصوصاً الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، لا يمكن مواجهتها بنجاعة وشمولية إلا من خلال جهد عربي وإسلامي ودولي جماعي ومنسق وشامل ومتناغم يستخدم بشكل فعال ومنتج الوسائل المتاحة لردع تلك الاعتداءات وتعزيز تلك الوسائل، وأهمها الرعاية الهاشمية التاريخية ووصاية جلالة الملك على المقدسات وتعزيز دور وعمل الأوقاف الإسلامية في القدس والتابعة لوزارة الأوقاف الأردنية.

إن عنوان هذه الجلسة الفصلية هو ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، ولذلك فإن الأوضاع في سورية ما تزال متأزمة، وشهدت في الفترة الماضية جملة من التطورات المقلقة التي تؤشر على أن تداعيات الأوضاع المأساوية القائمة في سورية قد تجاوزت آثارها، ليس فقط الفضاء السوري الداخلي ولا جوار سورية الجغرافي، بل بأبعد من ذلك إلى الفضاء الدولي الأوسع، حيث تزايدت وتيرة النزوح واللجوء السوريين بأبعد من دول جوار سورية التي تعاني، وأولها بلدي، من تحدي استضافة أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين. وقد بلغ عدد المواطنين السوريين الموجودين على الأرض الأردنية نحو ١,٥ مليون، منهم من هو مسجل رسميا كلاجئ ومنهم من لجأ، ويكلفون الخزينة العامة في الأردن بلايين الدولارات، في وقت يواجه فيه بلدي أصلا تحيدات اقتصادية كبيرة، مردُّ قسم كبير منها أوضاع المنطقة

المتأزمة. ونتقاسم مع إخواننا وإخواتنا مواردنا المحدودة ومكونات بنانا التحتية التي أُرهقت بفعل هذه المسؤولية التي نباشرها نيابة عن الإنسانية جمعاء. ويتعين على العالم بأسره أن يساعدنا في التصدي لهذا العبء الكبير، حيث ما تزال أيضا عصابات إجرامية وإرهابية تسيطر على مساحات من الأرض في سورية وتعيث فيها فسادا وتهدد شعبها العزيز.

ومن جانبنا في الأردن، فإن موقفنا الثابت ومنذ بدء الأزمة السورية قبل نحو خمس سنوات، هو أن الحل السياسي الشامل هو الحل الوحيد لهذه الأزمة، وهذا الحل السياسي الشامل يُجمِع العالم على وجوب ارتكازه على مقررات ”مؤتمر جنيف ١“ وهذا أمر لا خلاف عليه، ولا بد أن يكون هذا الحل السياسي جامعا وملبيا لتطلعات الشعب السوري ونتاجا للتوافقات من قبل كل مكونات سورية، وأن يحقق انتقالا إلى واقع سياسي جديد يرتضيه الشعب السوري برمته، ويمكّننا من دحر الإرهاب في سورية. وهو أيضا هدف نجمع عليه ويفضي إلى استعادة الاستقرار والأمن في سورية بما يسمح بالعودة الطوعية للاجئين والنازحين إلى ديارهم، ويحافظ على وحدة سورية الترابية واستقلالها السياسي. ومن هنا، فإننا نجدد التعبير عن مساندتنا المستمرة لكل الجهود الرامية إلى فتح طريق إنجاز الحل السياسي الشامل هذا.

كما وأجدد دعم بلادي ومساندتها للجهود الرامية إلى مواجهة ودحر الإرهاب في العراق الشقيق، مع التشديد على أن نجاحنا في تحقيق هذا الهدف مرتبط ارتباطا عضويا وثيقا بجهودنا الرامية إلى دحر الإرهاب واستئصاله في سورية. وهذا يقتضي منا جميعا تطوير نهج موحد وشامل ومنسق لمواجهة الإرهاب في هذين البلدين الشقيقين وفي المنطقة برمتها. لقد أصبح الإرهاب خطرا داهما وتهديدا مباشرا، ولم يعد مجرد تحد تواجهه دولة بمفردها، بل هو عدوى تنتشر وتنقل الروح السلبية ومشاعر الكراهية وتبث الفرقة وثقافة التكفير ونبذ الآخر. وتنتشر اليوم عصابات إرهابية إجرامية وتتمدد وبمسميات وأشكال مختلفة، وأمست تهدد الأمن والسلم في العالم بأسره، وتسعى كعادتها لاختطاف الدين الإسلامي الحنيف وتشويه صورته، والدين منها براء. لذلك وكما قال جلالة الملك عبد الله الثاني ”فإن الحرب على هذه العصابات الإرهابية الضالة وخوارج العصر وعلى الإرهاب والتطرف، هي حربنا نحن العرب والمسلمين في المقام الأول، دفاعا عن ديننا العظيم وحضارتنا النبيلة، وحماية لها، وصونا لأمن شعوبنا ودولنا“.

إن موقف بلادي فيما يتعلق بالأزمة المستمرة في ليبيا والأوضاع في اليمن الشقيق واستعادة الشرعية، ونحن جزء من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، موقف معروف، وسأوزعه في كلمتي المطبوعة، ولا بد لي من التشديد على أن المسار السياسي في ليبيا عليه أن يأخذ مجراه ونحن نحث الدول والأطراف كافة على الالتزام بنتائج اتفاق الصخيرات وضرورة التوقيع من قبل الجميع على هذا الاتفاق الذي يضمن لليبيا أمنها وأمانها ومستقبلها. وبالنسبة لليمن فإن المسار السياسي الذي يؤكد على شرعية الحكومة والرئاسة اليمنية يجب أن يأخذ مجراه.

أيضا، وفي الختام أشدد على أن الأوضاع الخطيرة وغير المسبوقة القائمة في منطقتنا بشكل عام، وخصوصا تلك المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة في القدس الشرقية المحتلة وعلى مقدساتها، تتطلب من هذا المجلس وتفرض عليه المبادرة بتحمل مسؤولياته المحددة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة لاحتواء هذه الأوضاع الخطيرة وغير المسبوقة ومعالجتها، والتصدي الفاعل لكل ما من شأنه أن يفضي إلى مزيد من التأزيم والتوتر.

السيد مكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ينتابنا شعور بالخيبة ونحن نخاطب المجلس اليوم بشأن عدم إحراز تقدم في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين، وفيما يتعلق بالعنف الذي اندلع هناك في الأسابيع القليلة الماضية. وخلال التسعة

أشهر ونصف الشهر الماضية التي كنا فيها أعضاء غير دائمين في المجلس، أوضحنا تماما وجهة نظر نيوزيلندا القائلة بأنه يتعين على المجلس اتخاذ إجراءات متضافرة للدفع بالمحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بوصفها الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى التوصل إلى حل دائم.

وقد شعرنا على مدى الأشهر الأخيرة هذه بالقلق ونحن نستمع إلى العبارات المكررة التي تنطوي على خطر أن تكون كافية بحد ذاتها لما ينبغي القيام به مثل ''ليست الظروف مناسبة'' و ''ليس الطرفان على استعداد لإجراء المحادثات بينهما بعد''. ولكن إن لم تكن الظروف مناسبة بعد لإجراء المحادثات المباشرة، فإن من المؤكد أنه يجب على المجلس السعي إلى تهيئة الظروف المناسبة هذه. ولئن كان الطرفان غير مستعدين، فلا ريب أن على المجلس أن يحثهما ويساعدهما على الاستعداد لذلك، فضلا عن تحديد إطار زمني يمكنهما من الاستعداد.

وليس بوسع أحد أن يبرر العنف الذي حدث بالفعل، ولكن ينبغي أن نفهم أنه ولو جزئيا على الأقل، قد حدث نتيجة لفشل العملية السياسية أو الدبلوماسية. وفي حين تجب مساءلة مرتكبي أعمال العنف هذه ويجب عليهم تحمل المسؤولية عن أفعالهم، فإنه يجب على المجلس تحمل المسؤولية عن فشل العملية الدبلوماسية والسياسية، وأن يمضي قدما نحو إيجاد الحل.

وعليه، نرحب بالفرصة التي أتيحت لمجلس الأمن ليولي هذه المسألة مزيدا من الاهتمام اليوم. ونأمل أن يتمكن المجلس من توفير المزيد من الحماية للأشخاص المعرضين لتهديد العنف، فضلا عن إعطاء الأمل لأولئك الذين لم يتعرضوا له في الوقت الحالي. وفي نهاية المطاف، سيكون الحكم على المجلس استنادا إلى الإجراءات التي اتخذها وليس على حسن العبارات التي قيلت هنا حول هذه الطاولة. فما هي الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس فيما يتعلق بقضية فلسطين في الظروف التي تواجهنا اليوم؟

أولا، يجب على المجلس أن يدعو بوضوح ودون لبس إلى وقف العنف، وأن يدعو القادة من كلا الطرفين إلى استخدام نفوذهم الكامل لإنهاء العنف.

ثانيا، ينبغي أن نؤكد التزام المجلس الثابت بحل الدولتين بوصفه الأساس الوحيد المقبول لتحقيق السلام المستدام.

ثالثا، ينبغي أن نكون واضحين في القول بأنه لا يمكن تحقيق الحل المستدام إلا عبر المحادثات المباشرة بين الطرفين، بدعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجلس.

رابعا، إن كان الطرفان غير مستعدين في حين لا تزال الظروف غير مناسبة اليوم لإجراء المحادثات المباشرة بينهما، فإنه ينبغي أن يأذن المجلس بمسار للعمل يمكّن الطرفين من الاستعداد ويهيئ الظروف المناسبة لبدء تلك المحادثات في إطار زمني واقعي ومبكر.

ويرحب بلدي ترحيبا حارا بالرسالة الواضحة التي بعث بها الأمين العام بالإعراب عن عزمه على زيارة المنطقة هذا الأسبوع.

وإننا نؤمن بأن على المجلس أيضاً أن يبعث برسالته الواضحة إلى الأطراف، وإلى جيرانها وأصدقائها المقربين وإلى المجتمع الدولي. وهذا وقت التركيز على ما يمكن تحقيقه، بدلاً من أن نأسف على ما لا يمكن تحقيقه.

ومنذ انضمامنا إلى المجلس، كنا واضحين بأننا سنعمل على نحو تعاوني مع أعضاء المجلس الآخرين بغية النهوض بأي مقترحات بناءة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد انقضت ست سنوات طويلة منذ أن اتخذ المجلس قراراً رسمياً بشأن هذه المسألة. والأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة تستصرخنا لاتخاذ إجراء. وبينما لا نزال على استعداد

لدعم أية مقترحات معقولة أخرى من أجل إحراز تقدم، فإننا سنتشاطر خلال الأيام المقبلة مع الزملاء نص مشروع قرار لتنفيذ الخطوات الأربع التي أوضحتها للتو. ونحن نفعل ذلك على أمل أن يحث مشروع القرار، على الأقل، على إجراء مناقشة ومشاركة من مستوى سيمكّن المجلس من رسم طريق للمضي قدما.

ويسر نيوزيلندا أن تلاحظ زيادة مستوى النشاط لدى المجموعة الرباعية. ويسعدنا بصفة خاصة أن نرى المجموعة الرباعية تتحرك لإشراك قيادة البلدان العربية من خلال ما يسمى بصيغة المجموعة الرباعية المُعَزَزة. ونرى في تلك الصيغة الإطار المناسب الذي يمكن للمجلس من خلاله أن يأذن باتخاذ الإجراءات اللازمة ويتلقّى تقارير دوريّة عن التقدم المحرز. وقد يتطلب الأمر قراراً بشأن المعايير في مطلع السنة القادمة.

ونحن نقدر أن عملية السلام في الشرق الأوسط، مع مرور الوقت، قد اجتذبت طاقة واهتمام العديد من الناس الطيبين. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن إعجابنا الكبير بالطاقة والالتزام الهائلين اللذين أولاهما وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لهذا الموضوع. ونأمل أن تساعد الجهود التي يبذلها المجلس على إيجاد حيز قد تنجح فيه القيادة الدبلوماسية للوزير كيري وغيره. وإذا كان هناك درس يمكن أن نستخلصه من المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة التي تبدو مستعصية، فهو أنها تتطلب تضافر الدعم المقدم من المجتمع الدولي بأسره من أجل أن تجد الدبلوماسية حلاً. وعلى الرغم من عدم وجود أي كلمات من المجلس ستؤدّي في حدّ ذاتها إلى حل للقضية الفلسطينية، فإن من واجبنا اليوم أن نجد السبل الكفيلة بوقف العنف، ثم إيجاد الإطار الذي يتيح المجال للدبلوماسية والمشاركة السياسية التي تأخرت كثيراً.

السيدة رودريغيث – غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام على حضوره اليوم. كما نثني على مبادرة الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن، لأننا نعلم أن الشرق الأوسط يمرّ بفترة بالغة الخطورة، ليس فقط بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية بل للبشرية قاطبة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تبعث الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في فلسطين وفي الأراضي المحتلة، على عميق القلق لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وهذه الموجة الأخيرة من العنف التي ضربت الأراضي المحتلة على مدى الأيام الـ ١٩ المنصرمة خلفت وفاة أكثر من ٥٣ شخصاً وآلاف الجرحى. وهذا أمر لا يمكن تفسيره بمعزل عن سياقه. فهو نتيجة الاحتلال غير القانوني المطوّل لما يقرب من ٦٠ عاماً والذي حرم الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية وحقه في تقرير المصير بوصفه بلداً حراً ومستقلاً. ونرحب بشكل خاص بحضور وزير خارجية دولة فلسطين في هذه الجلسة. ونرحب أيضاً بجهود الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى فلسطين وإسرائيل الرامية إلى إقناع الطرفين بوضع حد للعنف في الأراضي المحتلة.

وأود أن أتوقف هنا لأقدم توضيحاً. اللغة مهمة. وإذا نظرنا إلى بند جدول الأعمال لجلسة اليوم – ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“ – فإن ما نواجهه في فلسطين لم يعد ”قضية“. فينبغي أن نتحدث عن مأساة فلسطين، لأن الشعب الفلسطيني قد واجه على مدى سبعة عقود من الزمن هجمات ومجازر إرهابية، وإنكاراً تاماً لحقوق الإنسان للرجال والنساء والأطفال والمسنين.

يقتضي النزاع، كما أشرنا في مناسبات أخرى في هذه القاعة، المساواة بين الأطراف. ولكن لا يمكننا المساواة بين الضحايا وجلاّديهم. فهذا ليس صواباً. ونحن بحاجة إلى توضيح

اللغة. ومع ذلك، فإننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام. ونعتقد أنه من الضروري، كما قيل من قبل، أن يزور مجلس الأمن المنطقة بغية التأكيد من جديد على مسؤولية المنظمة والدفع قدماً بحل سياسي للنزاع، الذي أصبح عملاً عدوانياً دائماً من قبل دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بل وأجرؤ على القول ضد شعبها. ونحن على يقين من أن الغالبية العظمى من الشعب الإسرائيلي تتوق إلى السلام الدائم. وبلدي مصعوق من المستوى غير المسبوق من العنف والضرر الذي تتسبب فيه إسرائيل للشعب الفلسطيني، الذي يجد نفسه من دون الحماية الدولية الواجبة. ونحن نكرر طلب الوفد الفلسطيني بأن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في هذه الحالة، وما يجعل الأمر أدعى الآن هو أن سكان إسرائيل بدؤوا الآن بحمل السلاح لتشكيل ميليشيات شبه عسكرية ستفاقم النزاع.

وعلى مدى سبعة عقود، كانت الحصيلة ٤٢ مجزرة ومقتل مئات الآلاف من الناس. وعلينا أن نتكلم بوضوح وحزم بشأن هذه النقطة. طوال ٧٠ عاماً من وجود الأمم المتحدة، واجه الشعب الفلسطيني حالة مستمرة من عدم وجود احترام لأبسط حقوقه الأساسية. ومن المؤسف أنه، منذ إنشاء المنظمة، لم يتم التوصّل إلى أي حل سياسي لذاك الصراع الدموي. وهذا مدعاة للإحباط لدى المنظمة، وما من شك في أنه كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. إن سياسة إسرائيل المنهجية في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير ووجود دولته ذات السيادة قد هيأت الظروف التي يكسب فيها التطرف والعنف السكان المدنيين إلى جانبهما، ولا سيما الشباب. إن النية المتعمدة من دولة إسرائيل لعرقلة نجاح كل جهد للتفاوض بشأن السلام الوطيد والدائم يجب أن تحوز على اهتمام المجتمع الدولي بأسره. تُحدِث السلطة القائمة بالاحتلال دورات العنف الوحشية من أجل تبرير قمعها وسيطرتها على الأراضي في عملية استعمار دائمة. وفي ١٠ سنوات فقط، في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤، بلغ الإنفاق العسكري الإسرائيلي ما يقرب من ١١٠ بليون يورو. ولا أعرف ما إذا كان ممثل إسرائيل، في البيان الذي أدلى به في وقت سابق، كان يشير إلى المبلغ الذي ينفق على مكافحة الأطفال العزل. التُقطت هذه الصورة قبل يوم واحد فقط. فهل خُصص الإنفاق العسكري من أجل مكافحة هؤلاء الأطفال؟ أو ربما لانتهاك حقوق الأطفال، كما يرى الأعضاء في هذه الصورة الأخرى.

وبعد مرور عام على العدوان العسكري على غزة، يجب ألا ننسى معاناة ضحايا عملية ”الجرف الصامد“ المأفونة، التي أدت وفقاً للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2015/677) إلى وفاة ٥٥١ طفلاً من أصل ما مجموعه ٢ ٢٥١ من الضحايا ككل. يرسم هذا صورة جرائم الحرب ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال وتستدعي معاقبة دوليّة للجناة. كان ذلك قبل عام مضى. وليست هذه سوى بضع صور، ولكننا نعرف أن المجتمع الدولي رُوّع، وهناك صور أكثر مأساوية وترويعاً، ربما، لم نجلبها إلى هذه القاعة لأن الأمر هو أبعد ما يكون عن الانتهاء.

إن الأزمة الحالية في قطاع غزة هي الأسوأ من الناحية الإنسانية منذ العقد الماضي. فإسرائيل تعوق أعمال إعادة الإعمار عن طريق عرقلة استيراد الأدوية، وإمكانية الحصول على اللوازم المدرسية، وتجهيزات الصرف الصحي، والمعدات الزراعية. وهذه المبادرة التي تعتمد على دعم المجتمع الدولي توقفت بسبب رفض السلطة القائمة بالاحتلال تخفيف سيطرتها على الوصول إلى قطاع غزة. فهدف إسرائيل واضح تماما. إنها تريد بث الفرقة بين الفلسطينيين وجعل وجود دولة فلسطينية مستقلة أمرا مستحيلا. ولا يفوتني أن أشير إلى الحالة السائدة في فلسطين الآن، حيث هناك أكثر من ٣٠٠ طفل قيد الاحتجاز، في مخالفة للقانون الدولي وانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وقد تم تجاهل وضعهم كقاصرين، وهم يتعرضون للمعاملة القاسية وغير الانسانية والمهينة من السلطة القائمة بالاحتلال. وعندما يتعلق الأمر بالأطفال الفلسطينيين، فإن السجون الإسرائيلية تعود بنا إلى أحلك العصور التي عاشها البشر، حيث أصبح التعذيب والاضطهاد هما القاعدة وليس الاستثناء.

وموقف الإذعان الذي تتخذه بعض الدول إزاء قضية فلسطين ينبغي أن يسترعي انتباه المجلس والمجتمع الدولي بأسره. فكل جهد يُبذل من أجل استئناف المحادثات السياسية تعرقله مراكز الهيمنة. ويبدو أن السبيل الوحيد الذي تسلكه إسرائيل هو استعمار الأرض الفلسطينية، وحرمان تلك الأمة من حقها في تقرير المصير. والمفارقة الناتجة عن ذلك هي أنه منذ باشرت اللجنة الرباعية استخدام مساعيها الحميدة لبدء محادثات السلام، أطلقت حكومة إسرائيل العنان لموجة جديدة من أعمال القمع والعنف على نطاق واسع، واعترضت المسار الذي نحتاجه لتحقيق السلام العادل والدائم.

ونحن ندعو مجلس الأمن إلى رفع صوته على الفور دون وجل، ونطالب بأن تنهي إسرائيل هذه الدورة الجديدة من العنف، وبأن يوضَع الشعب الفلسطيني تحت الحماية الدولية، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرار المجلس نفسه ٩٠٤ (١٩٩٤). ويجب تلبية نداء فلسطين تجاه حماية أرواح مواطنيها من العدوان الذي تشنه السلطة القائمة بالاحتلال باستمرار وانتظام. وفي هذا السياق، ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية استخدام حق النقض، الذي لا يعمل سوى على تشجيع الإرهاب من خلال الافلات من العقاب. وفي سياق المأساة الفلسطينية، فإن حق النقض هو عار. وتؤكد فنزويلا من جديد تأييدها الكامل لحق مواطني دولة فلسطين في تقرير المصير والعيش داخل حدود معترف بها دوليا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، شهدنا رفع العلم الفلسطيني كجزء من احتفالات الذكرى السنوية السبعين للمنظمة، مما يدل على التزام أغلبية أعضاء الأمم المتحدة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. لذلك، ينبغي لهذا الجهاز أن يتصرف وفقا لقرار أغلبية أعضائه وأصواتهم. ولقد حان الوقت كي تصبح دولة فلسطين عضوا كامل العضوية، وكي يتوقف التهديد باستخدام حق النقض من جانب عضو واحد في مجلس الأمن، واستعماله كسلاح لإطالة أمد معاناة الشعب الفلسطيني. إنه فيتو العار الذي يشجع على الإرهاب والإفلات من العقاب.

ونحن نؤيد كل مبادرة تهدف إلى التوصل إلى حل دائم لهذه المأساة. ومن الحيوي أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة للنهوض بالمفاوضات، لأن عدم التوصل إلى حل لهذه المسألة يؤثر تأثيرا خطيرا على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وسوف نقدم دعمنا غير المشروط للقرار الذي يهدف إلى المساهمة في إيجاد حل نهائي لهذا الصراع الذي طال أمده، ويتضمن الوقف الفوري لاحتلال إسرائيل للأراضي التي تعود تاريخيا إلى الشعب الفلسطيني، وكذلك يضع حدا لسياساتها التمييزية عرقيا ودينيا، وللجهود الرامية إلى سحق شعب فلسطين.

ولا يسعني أن أختم كلامي دون الإعراب، بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية رئيسا وشعبا، عن تأييدنا الكامل للعمل الذي يقوم به الاتحاد الروسي في سورية. ونحن نعلم أن الرئيس بوتين يلقّن الآن العالم الغربي بأسره درسا في التاريخ من خلال محاربة الإرهاب مباشرة، أو دون الكيل بمكيالين، أو دون الاستغلال السياسي لمسألة حساسة كالعنف الإرهابي، وهو ما استخدمته حكومات أخرى لتجاهل أو إسقاط الحكومات التي لا تشكل إفادة لأغراضها الإمبريالية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة اليوم، وأن أشكر نائب الأمين العام الياسون على

إحاطته الاعلامية الشاملة، ووزراء الخارجية الحاضرين على الانضمام إلينا اليوم.

لقد انتشرت سحب الخوف فوق إسرائيل، والقدس، والضفة الغربية، وغزة. ففي سياق أعمال العنف الأخيرة، قال إسرائيلي لأحد المراسلين، ”أنا ببساطة لا أشعر بالأمان بعد الآن... إنني أراقب الناس لأتبين من هم حولي. وأريد أن أعرف من يقف ورائي“. وقال شاب فلسطيني، ”تشعر بالقلق من أن يصرخ شخص ما ‹هذا عربي، هذا عربي،› فيطلق أحدهم النار من دون أن تكون فعلت أي شيء“. وقال إسرائيلي في الفصل الدراسي العاشر، ”إنني أرتعد خوفا. الأطفال خائفون من مغادرة المترل. لن يذهبوا إلى المتجر أو يتجولوا في الحي“. وقال أب فلسطيني، ”لا أشعر بالأمان. إن أفضل استراتيجية لي هي إبقاء الأطفال في المترل وعدم إرسالهم إلى المدرسة“. وفي القدس، يعيش المتسوقون والتجار حالة من الهلع. فقال صاحب متجر إسرائيلي إن زبائنه جاؤوا واشتروا ولاذوا بالفرار، وإن الناس خائفون. وقال صاحب متجر عربي في المدينة القديمة ”عندما أعدّ العصير، أخشى تقطيع البرتقال لأنه قد يراني شخص حاملا السكين فيطلق عليّ النار“.

ثمة خطر من أن يؤدي الخوف المتبادل إلى تفاقم دوامة العنف الخطيرة أصلا. إن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ، وهي تدين بأقوى العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية وأعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا والتي لا تزال جارية. فالمعاناة البشرية التي تسببها هذه الأفعال الخطيرة تزداد عمقا. ونحن نحزن لفقدان جميع الأرواح، ونواصل التأكيد على مدى أهمية أن يدين كلا الطرفين العنف ويتجنّبا التصريحات الاستفزازية التي بوسعها أن تزيد التوترات تأجيجا. ويجب على كلا الجانبين ممارسة ضبط النفس.

هناك إحباط متزايد على جميع الجهات تجاه تناقص احتمال التوصل إلى الحل القائم على دولتين. ولكن هذا الإحباط ليس مبرّرا لأعمال العنف التي تستحق الشجب ضد المدنيين. فطعن الناس الأبرياء أثناء ممارسة حياقم اليومية ليس وسيلة مقبولة للتعبير عن أي شيء. إنه، كما قال نائب الأمين العام للتو، محاولة قتل، نقطة. يجب إدانة هذه الهجمات إدانة قاطعة في إسرائيل، كما في أي بلد من بلداننا. نحن ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، ونحزن لإزهاق أرواح الأبرياء على نحو طائش ومتعمد. ونحن نعرب أيضا عن قلقنا العميق إزاء وفيات الفلسطينيين والإصابات التي تقع في صفوفهم بسبب الرصاص الحي الذي تطلقه قوات الأمن الإسرائيلية، ونحث إسرائيل على اتخاذ خطوات لمنع تصعيد العنف. وكما هو الحال دائما، من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن للاحتراس من خسارة الأرواح بلا طائل، وتوفير الحماية للأبرياء، وتخفيف حدة التوترات، واستعادة الهدوء.

كما نعرب عن قلقنا الشديد إزاء العنف المتزايد الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاقم في الضفة الغربية. ونحث جميع الأطراف على قيامهم فورا باتخاذ خطوات إيجابية لاستعادة الهدوء وتخفيف حدة التوترات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام إسرائيل والأردن بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها جميع الجهات لكفالة الحفاظ على الوضع الراهن. وقد التزم رئيس الوزراء نتانياهو علنا بذلك.

ولا نزال نشعر بالقلق في المدى البعيد حيال أن الاتجاهات السائدة على أرض الواقع، بما في ذلك العنف والاستيطان والنشاط الذي يجري في المواقع الأمامية، هي اتجاهات خطيرة قمدد إمكانية التوصل إلى الحل القائم على دولتين. ومثلما ذكر البيان الصادر عن المجموعة الرباعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، فإن الولايات المتحدة وشركاءها يدعمون اتخاذ خطوات ملموسة للمساعدة على استقرار الوضع، وإحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى الحل القائم على دولتين، واستعادة الأمل. ويجب أن نواصل الضغط معا من أجل اتخاذ خطوات مفيدة ترسي

الأساس لتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. ومن شأن تحقيق تقدم في المجال السياسي، لا سيما في المنطقة جيم، أن يكون حاسما تجاه زيادة قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة التحديات الرئيسية الاقتصادية والمؤسسية.

يمكن تحقيق ذلك مع مراعاة الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. في الواقع، فإنها ستعزز الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وما زلنا نعتقد أن أفضل وسيلة للتخفيف من حدة التوتر هي العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يسفر عن قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لن يتحقق السلام والأمن الحقيقيين إلا عن طريق حل يتم التوصل إليه عن طريق تفاوض الجانبين.

لقد عقد وزير الخارجية السيد كيري في وقت سابق اليوم اجتماعا بناء مع رئيس الوزراء نتنياهو. وناقشا الحالة الأمنية في إسرائيل والضفة الغربية والمنطقة، فضلا عن الحالة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. وأثيرت مقترحات بناءة، بما في ذلك خطوات يمكن أن تتخذها إسرائيل للتأكيد من جديد على التزامها المستمر بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل. واتفق الاثنان على أن هناك حاجة لوقف التحريض وتخفيف حدة التوتر واستعادة الهدوء. وسيناقش وزير الخارجية ذلك باستفاضة حينما يجتمع وزراء المجموعة الرباعية في فيينا غدا، وسيسافر بعد ذلك إلى الأردن حيث يجتمع بشكل منفصل مع الرئيس عباس والملك عبد الله يوم السبت. وسيشجع وزير الخارجية في لقاءاته الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء ووضع حد للعنف.

ولا يمكننا مناقشة السلام والأمن في الشرق الأوسط بدون التطرق إلى الحالة المروعة في سورية، والتي تصاعدت بشكل كبير منذ أن اجتمعنا في آخر مناقشة فصلية مفتوحة بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7490). إن تداعيات الأحداث لها أصداؤها أيضا خارج المنطقة. بعد أربع سنوات ونصف السنة من الحرب، ما زال المدنيون السوريون يعانون من البراميل المتفجرة والعنف المتطرف والحرمان الواسع النطاق. فقد أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر وحده أن نظام الأسد أسقط ١ ٧١٥ برميلا متفجرا على شعبه أصابت المساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. وتجاوز عدد القتلى خلال النزاع ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، ولا يشمل هذا الرقم عشرات الآلاف من السوريين المفقودين. وإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ١٠ ملايين من السوريين المشردين.

وفاقم الهجوم العسكري الروسي الجديد الحالة المتردية بالفعل. فالغارات الجوية الروسية حول مدينة حلب وحمص توفر ر غطاء لهجوم قوات الأسد، التي يدعمها مقاتلون من إيران وحزب الله. ووفقا للأمم المتحدة، أجبر الهجوم الجديد ما يناهز ٥٠٠٠٠ من السورين على الفرار من منازلهم في المناطق الجنوبية – الغربية من مدينة حلب، و ٣٥ ٠٠٠ آخرين من حماة. وهذا يعني تشريد ٨٥ ٠٠٠ شخص جديد خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. وقال الدكتور زيدون الزوابي، رئيس اتحاد منظمات الإغاثة الطبية السورية، العائد من جنوب مدينة حلب في وقت سابق من هذا الأسبوع، ”الناس تكاد تموت خوفا. الكل ينتقل“.

تقول روسيا إنها تدافع عن السوريين، لكن وفقا لمجموعة ذات مصداقية من مراقبين سوريين فإن الضربات الروسية حول مدينة حلب قد ضربت بشكل أساسي الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك المدارس والأسواق. وقتل ما لا يقل عن ١٠٠ من المدنيين خلال هذه الغارات حتى الآن، وفقا للشبكة السورية لحقوق الإنسان. كما أدت الهجمات الروسية إلى نتائج عكسية بالغة، حتى بالنسبة للأهداف التي أعلنتها روسيا، لأنها لا تركز نيرانها على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بل على الجماعات التي تكبدت في كثير من الحالات خسائر جمة في الأرواح في قتالها لتنظيم الدولة.

تقول روسيا إنها تستهدف الإرهابيين، لكن روسيا في الواقع تستهدف الجماعات والأفراد المعارضين للنظام العنيف للأسد. وبالأمس فقط نشرت رويترز دراسة موثوقة للغاية عن الضربات الروسية، والتي أظهرت أن ٨٠ في المائة من الأهداف التي ضربتها روسيا تقع خارج المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة. إن روسيا، بمهاجمة الجماعات غير المتطرفة، قد عززت على العكس من القوة النسبية لتنظيم الدولة، الذي استغل هذه الحملة بالاستيلاء على منطقة جديدة في ريف حلب. ومنذ بدأت روسيا ضرباتها، تغيرت خريطة سورية لصالح تنظيم الدولة. إذ يتنقل المدنيون من مكان إلى آخر في رعب، وتنظيم الدولة يتحرك ويستولى على الأرض.

وأود أن أوضح. لن تؤدي مساعدة ومعاونة القوات العسكرية التابعة لنظام الأسد في استهدافها للجماعات التي نود دفعها إلى طاولة المفاوضات إلا إلى إطالة أمد التراع وجعل الحل السياسي أبعد منالا. لن ينتهي هذا التراع حتى تتخلص سورية من الأسد. أما دعمه الآن فلن يكفل إلا، بحلول وقت التفاوض بشأن انتقال سياسي، أن يكون تنظيم الدولة أقوى – عملياته للتجنيد تعززها إجراءات روسيا وإيران والنظام – وستكون الدولة السورية أضعف، والبلد أكثر تشرذما وأحزان الأسر في جميع أنحاء البلد أكثر انتشارا.

ولا يمكن تأمين السلام في سورية بين عشية وضحاها ولن تتبدد على الفور المخاوف التي تلوح في أفق القدس اليوم. ويحدونا الأمل في أن يؤدي لقاء الغد بين وزير الخارجية السيد كيري ووزير الخارجية لافروف إلى التزام روسيا، قولا وعملا، بالتوصل إلى حل سياسي لسورية استناداً إلى بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من حدة التوتر واستعادة الهدوء على الأرض. وتمثل العودة إلى حوار سياسيي في جميع أنحاء المنطقة الطريق الحقيقي الوحيد خلال هذه الأيام القاتمة من الإرهاب والخوف.

السيد ماريكان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي الإعراب عن الشكر لكم سيدي الرئيس على تنظيم وترؤس هذه الجلسة. إن ماليزيا تثمن وجودكم هنا اليوم، الأمر الذي يدل بوضوح على الأهمية التي توليها إسبانيا لموضوع المناقشة المفتوحة المعقودة اليوم.

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزراء خارجية كل من الأردن ونيوزيلندا وفترويلا وفلسطين، وأشكرهم على حضورهم اليوم.

وأقدر الإحاطة الإعلامية المتعمقة التي قدمها نائب الأمين العام السيد إلياسون.

كما نؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل كل من إيران والكويت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على التوالي.

إن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في زيارته مؤخرا إلى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتوجيه الأطراف نحو تحقيق السلام والعودة إلى المفاوضات الهادفة على أساس الحل القائم على وجود الدولتين محل تقدير كبير، من ماليزيا على وجه الخصوص. نحن نؤيد بقوة الهدف المتمثل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. لكن يتزايد شكنا في أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف هي من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة بين فلسطين وإسرائيل. فبعد مرور عشرين عاما على أوسلو، تبدو إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس مفاوضات ثنائية مباشرة أبعد منالا من أي وقت مضى. إن استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وبناء جدار الفصل العنصري غير القانوني من جانب إسرائيل، فضلا عن زيادة التطرف من الجانبين، ربما ألحقت أضرار لا يمكن إصلاحها بإمكانية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولنتذكر التاريخ. قررت السلطة القائمة بالوصاية في الشرق الأوسط عام ١٩٤٧، إحالة إشكالية ولاية فلسطين

إلى الأمم المتحدة بعد أن دخلت في اختبار عسير وأنهكتها سنوات من القتال في حرب عصابات دامية مع المنظمات شبه العسكرية اليهودية. ارتكبت هذه المنظمات الإرهاب والعنف باستهداف المصالح البريطانية بل وحتى الهياكل الأساسية المدنية في محاولة لتحقيق كيان الدولة. واضطرت السلطة القائمة بالوصاية إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة أساسا لعدم رغبة الجانبين، الفلسطينيين واليهود، في التوصل إلى اتفاق. واستجابة لذلك، قررت الجمعية العامة بعد ذلك تقسيم الأرض المتنازع عليها، وإنشاء دولة إسرائيل.

الآن، وبعد مرور أكثر من ستة عقود، في تطور مأساوي يمثل مفارقة، يعلن المجتمع الدولي أنه لا يمكن إقامة الدولة الفلسطينية إلا من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، هناك بعض منا ممن لا يريدون لمجلس الأمن، ناهيك عن الجمعية العامة، الاضطلاع بأي دور كبير في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن طبقنا نفس المعايير على إسرائيل وأصررنا على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية على أنه لا يمكنها دخول حيز الوجود إلا من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة مع جيرانها العرب، هل كانت دولة إسرائيل موجودة اليوم؟ لكن اليوم محاولات فلسطين للوصول إلى القنوات القانونية والدبلوماسية والمتعددة الأطراف نفسها تزدرى باعتبارها تدابير انفرادية وتؤدي إلى نتائج عكسية يمكن أن تعرض ما يسمى بعملية السلام للخطر.

إذا كانت الأطراف الرئيسية مخلصة في إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، فهناك ضرورة للتخلي عن الأفكار والعادات القديمة، والإقدام على عمل جريء لبلوغ تلك الغاية – لأن نُهُجنا السابقة أثبتت أننا فشلنا فشلاً ذريعاً. والنهج الذي يعتمده المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، في كل مرة يندلع فيها العنف في فلسطين المحتلة، منذ فترة طويلة جداً حتى الآن، هو التدافع لتدعيم أنقاض العملية السلمية. ثم نضع أمام الفلسطينيين كلَّ ما نستطيع حشده، بمثابة إغراءٍ لتهدئتهم، حتى ينحسر إحباطهم وغضبهم سريعاً، على الأمل الزائف بمبادرة ناجحة. وما أن تعود الحالة في فلسطين المحتلة إلى الهدوء، حتى ينسى العالم مجدداً محنة الفلسطينيين، الذين سيواصلون المعاناة في ظروف غير إنسانية تحت الاحتلال، إلى أن يفقدوا صبرهم مجدداً وتندلع الجولة التالية من العنف.

لقد قال ألبرت آينشتاين مرة أنَّ الحماقة هي أن تفعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً، وتتوقع نتيجة مختلفة. فبعد عقدين من المحاولات الفاشلة، دعونا نتوقف عن خداع أنفسنا بأنَّ هذا النهج لا يزال مفيداً. ومن العبث أن ننتظر عدة عقود أخرى قبل أن نُعبِّئ في النهاية الإرادة والشجاعة السياسيتين لنفعل ما هو صحيح وعادل من أجل فلسطين.

إنَّ أغلبية الدول الأعضاء في هذه القاعة، بما فيها تلك التي حول هذه الطاولة، قد قاتلت من وقت إلى آخر من أجل تقرير المصير ضد الدول الاستعمارية. واستناداً إلى تجاربنا التاريخية المتعلقة بتقرير المصير، ربما ينبغي لنا أن نعود خطوة إلى الوراء، ونحاول فهم الرسالة التي دأبنا على توجيهها إلى الفلسطينيين كل هذا الوقت. فما كنَّا نقوله لهم فعلياً هو: ”أذعِنوا لسلطة الاحتلال أو الاستعمار، على الرغم من الظلم الغاشم، التمييز، فقدان الحرية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تُمارَس ضدكم؛ ألقوا أسلحتكم ولا تقاتلوا الاحتلال، لأنَّ القيام بذلك من شأنه أن يتطور إلى إرهاب أو معاداة للسامية؛ لا تمضوا قدُماً بأية وسائل قانونية أو دبلوماسية من أجل إقامة الدولة، لأنّ ذلك قد يُغضِب السلطة القائمة بالاحتلال بحيث لا تمنحكم الاستقلال؛ انتظروا قيام دولتكم بصبر، مع أنَّ السلطة القائمة بالاحتلال تغيِّر الوقائع الميدانية لتجعل قيامها مستحيلاً في نهاية المطاف؛ والأهم من كل ذلك، إبقوا معتدلين وخانعين في جميع الأوقات، على الرغم من خسارتكم أبناءكم وأطفالكم، آباءكم وأمهاتكم، أزواجكم وزوجاتكم وأخوتكم وأخواتكم، بسبب

الاستهداف غير القانوني أو الاستخدام غير المتناسب للقوة من قِبَل السلطة القائمة بالاحتلال، حتى لو لم تكن هناك مساءلة للجناة‘‘. وإنني أتساءل حقاً مَن منّا في القاعة وحول هذه الطاولة، بتاريخنا من النضال المشروع من أجل تقرير المصير، يمكن أن يجتاز المقاييس التي نفرضها على الفلسطينيين حالياً.

إنَّ الاحتلال المستمر لفلسطين والاضطهاد المنهجي الذي يعانيه شعبها، يشكِّلان عامل توحيد قوي ألهب التشدُّد والتطرف عالمياً. ونحن بالتأكيد لا نتغاضى عن الإرهاب والتطرف العنيف اللذين يرتكبهما أمثال تنظيمَي داعش والقاعدة، الذين يتلاعبون بمحنة الفلسطينيين ومعاناتهم. ولكن هل يمكننا منطقياً أن نتوقع من الفلسطينيين، الذين طال زمن معاناتهم، قمعهم، إذلالهم وقهرهم، أن يبقوا سلبيين وقد مُنِعت عنهم فعلياً جميع الوسائل القانونية والسياسية والدبلوماسية للمقاومة طوال عقود؟ وحتى ماليزيا – وهي بلد غير عربي في منطقة بعيدة ثقافياً وجغرافياً عن الشرق الأوسط، وبأغلبية سكانية مسلمة معتدلة – لم تسلم من التشدد المتزايد الناجم عن الإحباط والغضب حيال معاناة أشقائنا المسلمين في فلسطين.

إنَّ جيلاً كاملاً من الفلسطينيين الذين بلغوا سنَّ الرشد منذ اتفاق أوسلو، لم يعرف سوى الاحتلال، الحصار، القمع والعنف. وإذا استمر الاحتلال، فإننا في النهاية سنحصد ما زرعنا، وسنستفيق يوماً لنجد أنَّ السلام والحل القائم على وجود دولتين لم يعودا في متناولنا. لذا، فإنَّ من مصلحة المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وأود أن أكرر المشاعر التي أعرب عنها زملائي حول الطاولة والأمين العام، بشان ضرورة إعادة إرساء أفق سياسي، والعودة إلى عملية سلمية مُجدية. وفي هذا الصدد، ندعم ونحبِّذ بقوة جميع المبادرات السلمية لحل النزاع طويل الأمد وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بما يشمل مبادرات فرنسا ونيوزيلندا. لكنَّ ماليزيا تود أن تؤكد ضرورة تحديد إطار زمني لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وبتصرُّف المجلس أدوات مختلفة لصون السلم والأمن الدوليين، يمكنه أن يستخدمها لبلوغ هذا الهدف.

إنَّ ماليزيا تدعم بثبات مطالبة فلسطين بحماية الأمم المتحدة، بما في ذلك بنشر مراقبين دوليين مؤقتين في فلسطين المحتلة. ولدينا سوابق عديدة لمثل تلك الحماية، لكي توجِّهنا في مداولاتنا. وإنني أحث المجلس على أن يبدأ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام، مناقشات جدية بشأن حماية الأمم المتحدة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأنَّ من شأن حماية الأمم المتحدة أن توفر سبيل المضيّ قدُماً لاجتثاث العنف الجاري المدمِّر، بالانسجام مع القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف. ومن شأن ذلك أن يضمن المساءلة لجميع أطراف النزاع، ويفرض الامتثال للقانون الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان ومختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ختاماً، يحدونا الأمل بأن يوافق المجلس على نتيجة لهذه المناقشة المفتوحة، تُظهِر تضامننا في ما يتعلق بخطورة الحالة الميدانية. وإذا بقي المجلس مكتوفاً، ومهمِّشاً نفسه على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط، فعلينا أن نكون مستعدين للبحث عن حل خارج المجلس. وعلينا ألاَ نتخلَّى عن جميع الجهود الدبلوماسية ونترك الاحتلال مستمراً إلى الأبد.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل التمسك بالحق المشروع في تقرير المصير، الذي شكَّل أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ٧٠ عاماً. وإننا مدينون للشعب الفلسطيني بشحذ إرادتنا السياسية واستكشاف المسارات السلمية والقانونية والدبلوماسية الأخرى المتاحة لنا، بغية إنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث. وبذلك أؤكد موقف بلدي، وهو أننا إذا لم نتصرف، فلا ريب في أنَّ التاريخ سيُديننا، وسنواجه مستقبلاً أكثر كآبة.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن آيات شكرنا لنائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما بشأن القضية الفلسطينية. واستناداً إلى تلك الإحاطة، علينا الإقرار بالإحباط الناجم عن الحالة السائدة وعدم قدرة المجتمع الدولي – وبخاصة مجلس الأمن – على تقديم مساهمة مفيدة وحقيقية في حلِّ هذا النزاع المؤلم في الشرق الأوسط وإسرائيل.

إنَّ التصعيد الخطير الحالي للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والخسارة المأساوية في الأرواح غير مقبولة حقاً. والأحداث الأخيرة في القدس، مع التوترات المتصاعدة حول الأماكن المقدسة في المدينة، هي تطورات خطيرة جداً، مع إمكانية تداعيات بعيدة المدى، ينبغي لنا تلافيها بجميع الوسائل.

ونحث بقوة السلطات الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية على الإبقاء على الوضع الراهن في باحة المسجد الأقصى بغية تجنب المزيد من التوترات والحساسيات الدينية وعدم التسبب بالمزيد من الشعور بالاستياء. من الصعب جدا دائما إنهاء الحروب الدينية. فهي مكلفة جدا في الأرواح البشرية.

في الحقيقة، قدم المشاركون في المناقشة مساهمات بناءة، وإذا ما أخذت تلك المساهمات في الاعتبار يمكنها أن تغير الطريقة التي نتناول بها هذه المسألة، ولا سيما حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم. وفي هذا الصدد، وفرت اتفاقات أوسلو فرصة فريدة وكانت منارة أمل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. إن الإخفاق في المضي قدما كان كارثيا، وهذه القيود التي يعيش الفلسطينيون في ظلها اليوم أكبر من تلك التي كانت قائمة في عام ١٩٨٧، عندما اندلعت الانتفاضة الأولى.

إننا نتساءل عما إذا كانت موجات المواجهة المتعاقبة استراتيجية طويلة الأجل وغير متعمدة من جانب القوى المتطرفة في إسرائيل لتقويض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين. فمن جهة، يعيش الفلسطينيون في ظل ظروف معيشية بائسة ويشهدون زيادة في القيود المفروضة على حرية التنقل في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. ومن الجهة الأخرى، يجري توسيع مستمر للمستوطنات في الضفة الغربية، في انتهاك للقانون الدولي، ولكن السلطات الإسرائيلية تؤيد ذلك، إذ إنه يتم تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية. وهذا الواقعلا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وكما شهدنا في السنوات الأربعين الماضية، عادة ما يتبع ذلك موجات عنف دورية، كما يلاحظ حاليا في القدس.

للأسف، إن اندلاع أعمال العنف هذه إلى جانب العواقب المروعة التي تتمثل في وقوع خسائر في الأرواح ودمار مادي، يؤدي دائما إلى خسارة إضافية في الأرض الفلسطينية، وزيادة في القيود المفروضة والقمع الوحشي ضد الفلسطينيين. ومن أشد التطورات المقلقة في الأسابيع القليلة الماضية تخلي الإسرائيليين والفلسطينيين عن الأمل في المفاوضات لإنهاء الأزمة، والتوصل إلى حل دائم لهذا الصراع. إن فشل عملية السلام التي علينا أن نعترف بها، يعتبر فشلا جماعيا من جانب المجتمع الدولي وسوف يعمل على إضعاف الآليات القائمة لإدارة التوترات. وفي الواقع، أن آليات مثل الاتفاق بين قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمن التابعة للسلطات الفلسطينية تصبح كل يوم أقل قدرة على البقاء، لأن المفاوضات مع إسرائيل لم تعد توفر أي توقعات واقعية لإنهاء الاحتلال نفسه. ولذلك، من واجب مجلس الأمن التغلب على خلافاتنا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وعلينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا من أجل إحياء عملية السلام من خلال وضع معايير للمفاوضات واتفاق الوضع النهائي. وقد كرر ذلك عدة مشاركين في المناقشة صباح اليوم.

من الحتمي تنشيط عملية السلام لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل ودائم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في

أمن. وفي هذا الصدد، ترحب أنغولا بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى فلسطين وإسرائيل. ونرحب أيضا بالخطة المقترحة لعقد اجتماع للمجموعة الرباعية في فيينا غدا. في سبيل تحقيق بعض النتائج، نحث جميع الأطراف على وضع حد للعنف لأنه يقوض التطلعات الفلسطينية المشروعة نحو إنشاء دولتهم ويقوض توق إسرائيل إلى الأمن.

إن أنغولا، للحيلولة دون المزيد من التوسع الإقليمي ولضمان سلامة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، تؤيد الطلب من أجل توفير حماية من الأمم المتحدة أو أي حماية دولية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك لمنع زيادة تصعيد الأعمال العدائية. وهذا تعبير ملموس عن دعمنا للحل القائم على وجود دولتين، وهو أمر كررناه عدة مرات في هذا المجلس.

إن الحالة في الشرق الأوسط تقترب من نقطة الغليان، وربما نغرق في صراع ستكون له تداعيات عالمية. ولتفادي ذلك، يجب حل القضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن عن طريق تيسير إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. علينا أن نمضي إلى ما هو أبعد من الرمز التاريخي الذي تمثل في رفع العلم الفلسطيني، وهو حدث شهدناه جميعا هنا في الأمم المتحدة في الأيام الأخيرة. لقد كان هذا بيانا سياسيا هاما أدلت به السلطة الفلسطينية، ولكن للأسف، أقل مما ينبغي وبعد فوات الأوان، كما تبين الأحداث التي نشهدها حاليا.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تجري هذه المناقشة في وقت يمكن فيه أن تؤدي أي شرارة جراء عمل أحادي الجانب أو أي حادثة جديدة إلى اندلاع العنف، وسيغلق الحيز القليل المتبقي من فرصة التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. واليوم، نشهد ما يمكن أن تتسبب به أعمال من قبيل إقامة المستوطنات غير الشرعية، وعمليات الإخلاء وهدم المنازل، والأعمال الاستفزازية، وحوادث الطعن، وأعمال الإرهاب ضد المدنيين أو الرد غير المتناسب من جانب قوات الأمن. في وقت سابق اليوم، تطرق نائب الأمين العام يان إلياسون في إحاطته الإعلامية إلى عدد القتلى والجرحى في الجانبين. إن هذه الإعداد تتزايد. وتدين ليتوانيا بشدة جميع أعمال العنف التي أسفرت عن إصابات وفقدان في الأرواح البشرية. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم عما فعلت يداهم. نعرب عن أعمق مشاعر العزاء للأسر المتضررة. ونتمنى التعافي الكامل للجرحى.

يجب على القادة السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقادة المجتمع والزعماء الدينيين الوقوف موقفا حازما ضد الإرهاب والعنف والتحريض. وعليهم أن يعلنوا بشكل واضح وقاطع إدانة جميع هذه الأعمال والدعوة إلى الهدوء واحترام كل واحد للآخر. إذ أن ما من شأن المزيد من التصريحات الملهبة للمشاعر، وتشويه الحقائق والعنف اللفظي أو الجسدي، إلا جلب المزيد من العنف، والألم والموت واليأس، وسوف تجعل تلك الأمل في العيش في سلام وأمن أصعب منالا.

يجب أن تتوقف على الفور جميع الأعمال الاستفزازية، بما في ذلك تلك التي تحدث في الأماكن المقدسة. ويجب حماية جميع المواقع المقدسة. إن الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل مكان مقدس لدى المسلمين واليهود على السواء، ومن الحيوي ضمان احترام الوضع الراهن له. ونرحب بالتأكيدات المتكررة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما يتعلق باحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة والتشجيع على اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للتأكيد على ذلك، وبالعمل بتعاون وثيق مع الأردن.

أما قطاع غزة فهو بحاجة ملحة إلى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. ومن المطلوب الرفع الفوري وغير المشروط للحصار وأيضا التدفق الحر للناس والسلع، من أجل تقديم

الإغاثة الفعّالة في المجال الإنساني وتحقيق الانتعاش فيه. ونعتبر غزة جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وندعو إلى مصالحة فلسطينية حقيقية.

إن اندلاع أعمال العنف الأخيرة يذكرنا مرة أخرى بأنه لا يمكن تحمل الحالة الراهنة. وفي نهاية الأمر، لا بد للمؤسسات السياسية والشعب في الجانبين من أن تفهم أن السلام وليس المواجهة هو الذي يصب في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وفي هذا الأسبوع، حثت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، في اجتماعاتها مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، الجانبين على بذل كل ما في وسعهما للحد من تصعيد العنف واستعادة الهدوء. وتدعو ليتوانيا القيادة السياسية لكلا الجانبين إلى القيام بما في وسعها لوقف التحريض ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والقادة السياسيون ملزمون بحماية أرواح المدنيين الأبرياء. وندعو كلا الطرفين إلى الدخول في محادثات مباشرة لتهدئة التوترات.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية، أن يضطلع بدوره في دعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تهيئة الظروف لجعل إجراء مفاوضات مجدية أمرا ممكنا. وإننا نرحب بالزيارتين اللتين قام بهما الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة كيري للمنطقة واللتين جاءتا في وقت مناسب تماما، فضلا عن اجتماع المجموعة الرباعية المقرر عقده غدا.

ولوضع حد للصراع، لا توجد طريقة سوى الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام التي تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية نهائية تقوم على وجود دولتين ديمقراطيتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل داخل حدود قائمة، وذلك استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ومبادرة السلام العربية. إن التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للنزاع سيكون له أثر على تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها. وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات جريئة وشجاعة وفورية في هذا الاتجاه.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن حالة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في الوقت الحاضر قد ازدادت حدتها مرة أخرى بصورة خطرة حقا. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات لتهدئة الحالة من أجل التخفيف من حدة الخطاب على كلا الجانبين وتشجيع نبذ جميع أشكال العنف. ونأمل في أن يساعد على ذلك تجدد الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك مفاوضات الأمين العام في المنطقة والاجتماع الوزاري الوشيك للمجموعة الرباعية في فيينا، والذي سيُعقد بمبادرة منا.

ومن شأن قيام الممثلين الخاصين للمجموعة الرباعية بزيارة إسرائيل وفلسطين أن يساعد على الخروج من حلقة العنف الحالية. ولا تزال المبادرة الروسية المتعلقة بتنظيم زيارة لمجلس الأمن إلى المنطقة ذات أهمية. ويجب على مجلس الأمن أن يركز بصورة أوضح على حل الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. ومع ذلك، لن يحدث تغيير جوهري ما لم يجر أيضا، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الحالية، تحديد الآفاق السياسية لحل المسائل المتعلقة بالوضع النهائي ولتنفيذ مفهوم الدولتين على أساس إطار قانوني دولي معترف به عالميا، أي خريطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وما زالت المهمة الاستراتيجية على حالها: استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل معالجة

جميع المسائل ذات الصلة بالوضع النهائي. ونحن مقتنعون بأن كفالة أمن إسرائيل، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني لا يمكن تحقيقهما إلا بإنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا. ويتطلب إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف رفض الأنشطة الاستيطانية. والمسألة الأكثر أهمية في جدول الأعمال هي مشكلة استعادة الوحدة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. فليس بوسع لا العنف أو الإرهاب أن يقربنا من إيجاد تسوية دائمة للقضية الفلسطينية استنادا إلى الشروط المذكورة أعلاه.

ونعتقد أنه لن نتمكن من تحقيق استقرار الحالة في بلدان الشرق الأوسط إلا من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي. والحالة تتطلب اتخاذ قرارات فورية. إن الاضطراب والفوضى، الناجمين بدرجة كبيرة عن التدخل الأجنبي في الشؤون الإقليمية، يجري استغلالهما من جانب المنظمات الإرهابية، وأولا وقبل كل شيء من قبل ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي يجري تنفيذ مخططاته الشريرة في العراق وسورية، وهي المخططات التي تبرز ببطء في بلدان أخرى بهدف إقامة خلافة إسلامية عابرة للحدود. ومن المؤسف أن مقاتلين من العديد من الدول في جميع أنحاء العالم قد انضموا لهذا الجيش الدولي. وأصبحت الحالة ببساطة لا يمكن السكوت عليها.

ولهذا السبب، وبناء على طلب من سلطات الجمهورية العربية السورية للمساعدة العسكرية في محاربة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية التي تنشط في الأراضي السورية، فقد بدأ الاتحاد الروسي، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في شن غارات جوية وضربات صاروخية على تشكيلات الإرهابيين ومرافقهم في البلد. وهناك حاجة إلى اتباع نُهج جماعية للقضاء على هذا التهديد الإرهابي استنادا إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولحل هذه المسألة الملحة، ينبغي أن نضع جانبا الخلافات السياسية غير الأساسية. وقد عمم الاتحاد الروسي مشروع قرار لمجلس الأمن هدفه الأساسي هو رص صفوفنا والعمل على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ونحث الجميع على التقدم والانضمام إلى العمل البناء بشأن اقتراحنا. إن المسألة الرئيسية في هذا الصدد هي استعراض السياسة القصيرة النظر المتمثلة في رفض خوض معركة مشتركة ضد الإرهاب، وهو ما يتجلى على وجه الخصوص في رفض التحديد المشترك للأهداف، بما في ذلك المرافق التي من شأن تدميرها إضعاف القدرة العسكرية لتنظيم داعش وغيره من المنظمات الإرهابية.

وأود أن أُذكر المجلس بأن المبادرة الروسية بشأن سورية ذات شقين. فقد اقترحت رص صفوفنا لأغراض مكافحة الإرهاب، وفي نفس الوقت، إطلاق عملية سياسية على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وفي هذا السياق، نحن ندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا ونحث المعارضة على تشكيل وفد يمثلها للمشاركة في اجتماعات الأفرقة العاملة المواضيعية المشتركة بين الأطراف السورية.

إن إيجاد تسوية دائمة للحالة في سورية هو الهدف من الاتصالات التي نجريها على أعلى المستويات مع ممثلي المملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن وإيران والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى. وتم التأكيد على عدم وجود بدائل للتوصل إلى تسوية سياسية خلال اجتماع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين ورئيس الجمهورية العربية السورية، السيد بشار الأسد، في موسكو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، نظل نؤكد على أن روسيا تقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتها ليس في مكافحة الإرهاب فحسب، ولكن أيضا في تعزيز العملية السياسية، لكي يتسنى لسورية أن تصبح بلدا يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات الدينية.

ونحن نولي أهمية كبيرة للاجتماع المقبل الذي سيعقده وزراء خارجية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا في فيينا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تنظم دول أخرى إلى هذه الصيغة في المستقبل القريب، وخاصة مصر والأردن وإيران وقطر والإمارات العربية المتحدة.

وقد دعمنا جهود السيد أحمد، المبعوث الخاص إلى اليمن، الرامية إلى الانتقال بالحالة إلى الميدان السياسي، وإطلاق حوار بين الأطراف اليمنية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة. وندعو إلى الوقف الفوري للعنف في ضوء الحالة الإنسانية المأساوية في البلد. ومن واجبنا المشترك وضع حد للمعاناة الطويلة للشعب اليمني.

أدت الأحداث المعروفة التي وقعت في عام ٢٠١١ إلى انهيار ليبيا وتفتتها وحولت البلد إلى بؤرة أخرى للتوتر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والحالة يستغلها تنظيم داعش الذي أعلن وجوده من خلال أعمال تخريبية مروعة. وتنتقل موجات عدم الاستقرار باتجاه الجنوب عبر الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، وكذلك إلى الشمال عبر البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا. وأدت الحالة في ليبيا وغيرها من البؤر الساخنة في المنطقة إلى أزمة هجرة مأساوية من حيث حجمها.

ونحث جميع الأطراف في ليبيا على التصرف بمسؤولية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتوحيد صفوفهم من أجل مكافحة الإرهاب. وسيواصل الاتحاد الروسي، إذ يضع في اعتباره علاقاته التاريخية مع دول الشرق الأوسط، تقديم إسهام قوي لاستعادة الاستقرار والحياة الطبيعية والتنمية المستدامة في المنطقة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وأرحب بحضور وزراء الخارجية الذين قطعوا مسافة طويلة للمشاركة تحديدا في هذه الجلسة. وسأكتفي في بياني بالتركيز على القضية الفلسطينية.

تجري مناقشة اليوم في وقت تعصف فيه بالقدس الشرقية والضفة الغربية موجة من العنف المتصاعد اندلعت نتيجة اقتحام متطرفين إسرائيليين لباحة المسجد الأقصى.

ويعمل تجديد أعمال العنف الدموية باعتباره تذكرة واضحة بأنه لا يمكن بعد الآن استمرار الوضع الراهن، مع ما يقترن به من قمع وحرمان واحباط لا تؤدي سوى إلى زيادة تفقم الحالة المتفجرة بالفعل.

ونود أن نؤكد مجددا على إدانتنا القوية لجميع أشكال العنف، بصرف النظر عن مرتكبيها، ونناشد جميع الأطراف التزام الهدوء والتحلي بضبط النفس. وفي ذلك الصدد، نرحب بالزيارة الأخيرة إلى المنطقة التي قام بها الأمين العام بان كي – مون وبجهوده الجديدة بالإشادة الرامية إلى تشجيع الأطراف على تخفيف حدة التوترات، وبالتالي تجنب زيادة تدهور الحالة. ونأمل أن يساعد تجديد الجهود الدبلوماسية، لا سيما الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية، على إخماد نيران العنف ويؤدي إلى استئناف الحوار.

وسيكون من غير المستصوب أن نتجاهل الشعور العميق الجذور بالإحباط والآمال المبددة للشباب الفلسطينيين الذين يعبرون عن غضبهم في وجه احتلال بلدهم المستمر وبلا نهاية وفي عدم وجود أي آفاق سياسية تجسد تطلعاهم المشروعة إلى إنشاء دولة مستقلة ولديها مقومات البقاء.

وضمن العوامل الرئيسية التي تسبب حالة الجمود في العملية السياسية وتأجيج نيران التوتر والغضب سياسة توسيع المستوطنات، والمصادرة غير القانونية للأرض، وهدم المنازل وبناء وحدات سكنية، والاحتجاز الإداري التعسفي والقمع

العشوائي، ضمن أمور أخرى. ويضاف إلى ذلك الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الدولة القائمة بالاحتلال، وعجز المجتمع الدولي عن تحقيق أي إنجاز. ولا يخدم القمع العشوائي للمدنيين الأبرياء والإهانة اليومية التي تلحق بالفلسطينيين سوى صب الزيت على النار وزيادة ترسيخ أكثر المواقف تشددا.

وفي منطقة يمزقها بالفعل عدد من الأزمات ويهددها الإرهاب، من مصلحة المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك إسرائيل، إيجاد حل عاجل ودائم للقضية الفلسطينية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب ألا يدخر المجتمع الدولي وسعا لنزع فتيل العنف المستمر وبعث بارقة أمل في نفوس الشعب الفلسطيني بإجراء عملية سياسية موثوقة، وبتحديد موعد نهائي، تجعل الحل القائم على وجود دولتين واقعا ملموسا. وفي ذلك الصدد، يأمل الرأي العام الدولي، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، أن يرى مجلس الأمن وهو لا يعول كثيرا على إعلانات النوايا، بل يركز بصورة أكبر على اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى حماية المدنيين ووضع حد للاحتلال.

لقد انتظر الشعب الفلسطيني لفترة أطول مما ينبغي. فمعاناته هائلة، إذ يتنظر استئناف العملية السياسية واختتامها الافتراضي. ولذلك تود تشاد أن تعرب عن مساندتها الكاملة لفكرة وضع المواقع المقدسة في القدس والشعب الفلسطيني في إطار الحماية الدولية.

ولا بد من إخضاع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين الأبرياء لتحقيق دولي مستقل، بهدف تقديم الجناة إلى العدالة. وللقيام بذلك، على مجلس الأمن أن يتولى فورا مسؤوليته الكاملة تجاه جميع الأطراف، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس ذاته بشأن القضية الفلسطينية، التي لا تزال حبرا على ورق منذ اتخاذها. وتتوقف على ذلك مصداقية المجتمع الدولي التي عانت من تقويضها بالفعل.

وبالرغم من عجز مجلس الأمن عن تولي مسؤوليته عن تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، فإنه لا يمكن أن يواصل إنكار حق الدولة الفلسطينية في الانضمام إلى الأمم المتحدة باعتبارها عضوا كامل العضوية، في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا يوجد أي بديل للحل القائم على وجود دولتين. وأود أن أنعش ذاكرة المجلس بتذكيره بأن إسرائيل أنشئت من خلال قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

وفي الختام، أود أن أوجه السؤال نفسه الذي وجهه وزير ماليزيا: ما هو السبب الذي يجعل ما أمكن لإسرائيل في عام ١٩٤٧، ليس ممكنا لفلسطين في عام ٢٠١٥؟

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي تتيح فرصة كافية للتفكر في التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. كما نود أن نرحب بوجود الوزراء وأن نشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية المعمقة والملهمة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، ليس على مشاركته الشخصية فحسب ولكن على وجه الخصوص على الدعم المعنوي الذي قدمه للبحث عن السلام في الشرق الأوسط.

إن زيادة أعمال العنف وعمليات القتل الطائشة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي صاغها بشكل جيد للغاية المتكلمون قبلي، تثير القلق العميق. وما بدأ كاشتباكات حول المواقع المقدسة انتشر إلى أماكن متعددة في القدس الشرقية وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. وهو دليل واضح على اتساع نطاق التصعيد. وفعلا، أعرب عن تخاوف من أنه إذا لم يتم احتواء الحالة، قد لا يكون اندلاع انتفاضة جديدة أمرا بعيدا عن الواقع.

إننا ندين عمليات القتل العشوائي بأقوى العبارات الممكنة. فهي لا يمكن تبريرها، وهي غير أخلاقية وهي تقضي

على الذات. ويجب ألا يسمح للمتطرفين من كلا الجانبين بفرض مخططهم السياسي، إذ أن ذلك يؤدي إلى تأجيج النزاع ويزيد تعقيد البحث عن السلام. ويجب تجنب الأعمال الاستفزازية والخطب العدائية، وعلى القادة السياسيين من كلا الجانبين الاضطلاع بدور ريادي في ضمان إعادة الهدوء. ونرى أن أحد العوامل الأساسية في ذلك هو المحافظة على الوضع الراهن حول المواقع المقدسة.

وينبغي الإشارة إلى أن التطورات الأخيرة يجب ألا تحجب المشكلة الأساسية في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن الصعوبة الأساسية تتمثل في عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونود أن نرى بذل مسعى حقيقي من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات بصورة مباشرة.

إن الحالة الراهنة لا تقدم أي حل مستدام للقضية الفلسطينية. وهي في الواقع تنشر الشعور باليأس فيما بين الشعب الفلسطيني وتسبب القلق في نفوس الشعب الإسرائيلي.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن الحل القائم على وجود دولتين يكمن في صميم عملية السلام في الشرق الأوسط. ويؤدي استمرار النشاط الاستيطاني لإسرائيل إلى تقويض تلك العملية. ومن الواضح أن الحل القائم على وجود دولتين يحظى بدعم المجتمع الدولي. كما يعترف على نطاق واسع بأنه الطريق نحو إحلال السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين. ونناشد جميع المعنيين إبداء التزامهم بحل الدولتين عن طريق الوقف الفوري لبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إننا ندعو جميع الدول التي لها تأثير على الأطراف المتنازعة، إلى تشجيعها على الانخراط مجددا في الحوار على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات القائمة بينها. ونريد أن نؤكد مجددا دعمنا الثابت للتوصل إلى حل الدولتين، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه الجلسة الوزارية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وتظهر هذه الجلسة، بعد المناقشة المفتوحة التي جرت الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7533) وتبادل المجلس وجهات النظر مع الأمين العام مباشرة من عمان، والعديد من الجهود الدبلوماسية التي بذلناها مرة أخرى، مدى خطورة الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى أي مدى تعد تعبئتنا أمرا ضروريا.

إننا نواجه تصعيدا مقلقا لأعمال العنف في الشرق الأوسط، التي تفاقمت للأسف في الميدان. وأريد التأكيد بأن فرنسا أدانت بشدة أعمال العنف التي شهدتها الأسابيع الأخيرة، أيا كان الجناة. والتقييم من حيث الضحايا، ومن حيث الجرحى، ومن حيث المعاناة والإحباط محزن بوجه خاص. إن دوامة القتل تلك، هي نتيجة ملموسة للمأزق الذي تشهده عملية السلام، وخاصة جراء التهديد الناجم عن سياسة الاستيطان المتواصلة، غير القانونية بموجب القانون الدولي، والتي تؤثر على استمرار حل الدولتين، وتزيد من اليأس وتؤجج العنف. إنها تشكل عائقا أمام تطلعات كلا الطرفين، إلى إنشاء دولة فلسطينية، وحق إسرائيل في العيش في أمن.

وبينما حثنا البعض على تأجيل القضية بسبب اقترانها بجدول أعمال دولي مليء بغيرها من الأزمات، فإننا عملنا بلا كلل، خلال الأشهر الأخيرة على اقتراح حلول لكسر الحلقة المفرغة للعنف في الشرق الأوسط. إن الحالة الراهنة تسلط الضوء على صحة هذه المقترحات والحاجة إليها، وكذلك الحاجة إلى مواصلة المسار. والوقت ليس مناسبا للتوقف عن بذل الجهود. إننا بحاجة إلى تحمل مسؤوليتنا الجماعية، وفرنسا،

كعضو دائم في مجلس الأمن، وكصديق لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، تعتزم تحمل مسؤولياتها. ومن هذا المنطلق، أكدنا لفترة طويلة على الحاجة إلى تعبئة جماعية لإيجاد حل سياسي دائم للصراع. وعلى الرغم من انتشار الأزمات في المنطقة، فقد بقينا أوفياء لقناعتنا بأنه يجب أن يظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أولوية دولية. ومعالم حل الصراع ليست معروفة فحسب، ولكن علاوة على ذلك، يظل عدم التوصل إلى تسوية حجة قوية لتجنيد الإرهابيين في المنطقة، ولا يزال كذلك عاملا في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولا يمكن أن نجازف باستحواذ تنظيم داعش على القضية الفلسطينية، مع كل ما لذلك من عواقب لا يمكن تصورها.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن، مسؤولية إيجاد حل للصراع. وعلى سبيل الأولوية، فإننا نحث بقوة الأطراف على مضاعفة جهودها لتعزيز التهدئة، من خلال الامتناع عن أية أعمال أو عبارات يمكن أن تؤجج أعمال العنف. إن الإبقاء على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، الذي يعود لعام ١٩٦٧، أمر حتمي، كما أكد أمس الأمين العام. وتود فرنسا أن يسمع مجلس الأمن صوته، بالإجماع، للحفاظ على الوضع الراهن واستعادة الهدوء. إن هذه مرة أخرى، هي مسؤوليتنا.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نكرس أنفسنا لإتاحة بزوغ حل سياسي. ويجب أن نعمل معا لدعم استئناف عملية سياسية ذات مصداقية لخدمة حل الدولتين. وهذا هو فحوى مبادرتنا، إلى جانب مبادرة الرباعية، للحصول على دعم دولي متجدد لعملية السلام. ويهدف هذا التحرك، إلى الإشراك الكامل للشركاء العرب والأوروبيين، لدعم تسوية الصراع. ونحن عازمون على الاستمرار في هذا الطريق. كما أن عدم وجود أي احتمال للتوصل إلى حل سياسي أمر لا يخدم أحدا. ويمكن أن يشكل حل الدولتين الحل الوحيد للصراع. إن فرنسا لا تزال معبأة ومستعدة للعمل لتحقيق هذا الهدف مع شركائها، ودعم الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة.

إسمحوا لي أن أتكلم بعض الشيء عن سورية. لقد شكل اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2015/15) في ١٧ آب/أغسطس، بعد أربع سنوات من الجمود، بصيص أمل لظهور تسوية للأزمة السورية. وكنا نظن أن مجلس الأمن في النهاية على استعداد لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تعصف بهذا البلد، والمضي قدما بالأولويات الرئيسية الثلاث، من بين عدة أولويات، وهي مكافحة الإرهاب بشكل أكثر فعالية، ومكافحة تنظيم داعش على وجه الخصوص. إننا بحاجة إلى ضرب تنظيم داعش، وليس المعارضة المعتدلة. ونحن بحاجة إلى تنفيذ عملية انتقال سياسي حقيقية، كما أننا بحاجة إلى مواجهة الفظائع التي يعاني منها السكان المدنيون السوريون.

إن الأسابيع القليلة الماضية، والأمر ينطوي على أكثر من ذلك بكثير، لم تعطنا أملا ملموسا، بل أعطتنا بدلا من ذلك أسبابا جديدة للقلق. وكررت فرنسا وشركاؤها بلا كلل بأن دعم السيد الرئيس بشار الأسد لمكافحة الإرهابيين هو حل زائف، لن يؤدي سوى إلى تعزيز تنظيم داعش وإطالة أمد المأساة. ولن تنجح هذه المعادلة أبدا، لأنها تحول دون توحد السوريين ضد الإرهاب. وستغذي دعاية هذا التنظيم، وتزيد من جاذبيته. ولن يشكل ذلك مجرد خطأ أخلاقي، بل سيكون خطأ استراتيجيا، سيؤدي بسببه الشعب السوري، والشرق الأوسط بأكمله وخارجه ثمنا غاليا. ولا يمكن حصر مصير الشعب السوري في بديل إما الإرهاب أو دكتاتورية قائمة على القمع الدموي أو الإرهاب الهمجي.

يجب معالجة الأسباب الجذرية للمأساة السورية، الأمر الذي يتطلب عملية انتقال سياسي يمكن أن تؤدي إلى مصالحة وطنية. وما يجب أن نسعى إليه مدرج بالفعل في بيان جنيف الصادر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي ينص على

تشكيل حكومة تتمتع بسلطة تنفيذية كاملة، تجمع كلا من عناصر النظام وعناصر المعارضة الذين يرفضون الإرهاب. إننا نعرف المعايير والأهداف الرئيسية، وكذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية التحول هذه. ولا ينبغي لنا أن نستسلم للمأزق الحالي. وبدلا من ذلك، علينا أن نستمر في دعم جهود المبعوث الخاص لسورية، السيد ستيفان دي ميستورا، للمشاركة في مناقشات ومفاوضات مع جميع الأطراف، وتحديد الخطوط العريضة لحل منظم.

إن سورية التي تكبدت خسارة أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ قتيل وأكثر من ١٠ ملايين مشرد ولاجئ، هي مسرح لأسوأ مأساة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين. ونظرا لهذا الوضع الفوضوي، يجب أن تتمثل المسؤولية المباشرة للمجلس في حماية السكان المدنيين على نحو فعال. وتقع على السلطات السورية مسؤولية حماية سكانها. ومع ذلك، فإن النظام، الذي يلقى الآن دعما كبيرا من الخارج، يستخدم موارده العسكرية، بما في ذلك طائراته، لترويع وقتل المدنيين، في انتهاك مستمر لالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن.

في سورية، تتعرض مناطق بأكملها حاليا لإطلاق نار عشوائي، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة. والجميع يعرف الطبيعة الوحشية لتلك الإجراءات، التي تضرب بشكل عشوائي، وتحمل على حد تعبير السيد ستيفان دي ميستورا، ”السمة“ الشريرة لنظام بشار الأسد. إن البراميل المتفجرة ليست أسلحة دفاعية. إنها أسلحة إرهابية، وأسلحة تؤدي إلى نزوح الأفراد، وفي نهاية المطاف تؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة ونحو أوروبا. وتقع على عاتق المجلس بشكل فوري، في إطار ولايته لتنفيذ التدابير، المسؤولية عن وضع حد بصورة فعلية لاستخدام هذا السلاح الرهيب في سورية. وستقدم فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، اقتراحا ملموسا لشركائها لتحقيق هذا الهدف.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تعبر شيلي مجددا عن قلقها العميق جراء دوامة العنف التي بدأت في فلسطين وإسرائيل والقدس الشرقية. ونحن ندين بوجه خاص الحرق المتعمد لضريح النبي يوسف، قبر يوسف، فضلا عن تفجير محطة الحافلات المركزية في بئر السبع.

ونحن نتفهم الخوف الذي ينتاب الكثير من الإسرائيليين. ولكن لن يتحقق ما يتطلعون إليه من سلام واستقرار من خلال الاقتصار على معالجة البعد الأمني للمشكلة. فالحل لا يكمن في اتخاذ تدابير أمنية أقوى أو هدم البيوت أو التدابير العقابية التي تنتهك المعايير الدنيا للقانون والحق في معاملة عادلة وكريمة.

ويقلقنا أن بعض الشباب الفلسطيني، وبسبب الإحباط وانعدام الفرص نتيجة للاحتلال، يتخذ العنف سبيلاً للتعبير عن مطالبهم. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للتراع. يجب استعادة الأفق السياسي المؤدي إلى حل الدولتين؛ فذلك بديل واقعي من شأنه أن يسمح للشعبين بالتعايش سلمياً. ويجب أن يلتزم الطرفان بذلك الحل قولاً وعملاً، من خلال تجميد بناء المستوطنات وتفكيكها، إلى جانب وضع حد للبيانات التحريضية ونبذها. وندعو قادة الشعبين، على وجه الخصوص، إلى الحيلولة دون هيمنة المواقف المتطرفة على العملية السياسية.

إن دوامة العنف الحالية ينبغي أن تقود أعضاء المجلس إلى استئناف عملية الحوار. وتحقيقا لذلك، فإن تهيئة الظروف التي تعزز الثقة بين الطرفين تكتسي أهمية حيوية. وأي جهد يبذل سعياً إلى إيجاد مجالات للتقارب يجب أن يشمل تطلعات فلسطين إلى ممارسة حقها في تقرير المصير، فضلاً عن الضمانات الأمنية الواجبة التي تطالب بها إسرائيل. ونعتقد أن الامتثال الصادق للاتفاقات التي تم التوصل إليها والممارسات المتبعة فيما يتعلق باستخدام جبل الهيكل وزيارته هي المفتاح لتخفيف حدة التوترات الحالية.

أخيراً، فقد أحطنا علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن أمس بشأن الطلب المقدم من الرئيس عباس لإقامة نظام للحماية الدولية، يحيل بها تقريراً يتضمن استعراضاً للسوابق التاريخية في مجال الحماية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أثني على الإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام، وأرحب بزيارة الأمين العام الحالية للمنطقة.

''كلنا بشر؛ نحن جميعاً متساوون''. تلك كلمات أوري ريسكن، وهو رجل إسرائيلي طُعن في الأسبوع الماضي. أوري هوجم في متجر بينما كان يعمل جنباً إلى جنب مع زميل عربي. وكان المعتدي إسرائيلياً، ولكن، كما قال أوري بعد ذلك، ''ليس من المهم إن كان الطاعن عربياً أو يهودياً – وهل هو شخص متدين أو متطرف أو علماني. لا أجد كلمات لوصف جريمة الكراهية هذه''.

أوري ليس إلا أحد ضحايا استمرار العنف والهجمات الإرهابية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمكننا أن نضيف إلى قصته الكثير من القصص الأخرى، من فلسطينيين ومن إسرائيليين، والآن من رجل إريتري يدعى هبتوم سرهوم، وهو مثل أوري كان ضحية الخطأ في تحديد الهوية. وكمثل هبتوم، هناك الكثير من أولئك الضحايا لا يمكنهم الآن رواية قصصهم.

وكلنا في المجلس نتفهم حالة الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم نحو السلام. ولكن يجب أن نوجه اليوم رسالة واضحة ولا لبس فيها مؤداها أنه لا الإحباط ولا أي شيء آخر يمكن أن يبرر تلك الاعتداءات. لا توجد كلمات لوصف جرائم الكراهية تلك.

والحكومة البريطانية تدين بشدة كل أعمال العنف والتحريض، بغض النظر عن مرتكبيها. ونحن واضحون، إذ يتعين على الطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، والالتزام به. ولا بد من التصدي للتحريض الذي يؤجج العنف والعداء. ويتعين على الجانبين أن يبذلا كل جهد ممكن لوضع حد للعنف. فإن لم يتوقف العنف، فإنه سيأخذ الطرفين بعيداً عن الحل الذي نصبو إليه جميعا.

ولا بد أن يضطلع هذا المجلس أيضاً بدوره في تهدئة الوضع ودفع عجلة التقدم السياسي إلى الأمام نحو حل دائم. ويعني ذلك زيادة الجهود الرامية إلى إيجاد تحسينات عملية على أرض الواقع. وهذا أمر حيوي للإبقاء على حل الدولتين.

وبدون إحراز تقدم في ميادين ثلاثة، أخشى أننا لن نشهد سوى المزيد من العنف. أولاً، يجب تأمين فرص العمل لسكان غزة وتوفير سبل العيش لهم. وهذا يعني كفالة حرية تنقل الأشخاص والبضائع؛ ويعني اتخاذ تدابير عملية فورية من جانب إسرائيل لتطوير البنية التحتية للمياه والطاقة؛ ويعني أيضاً أن على الفصائل الفلسطينية أن تعمل من أجل المصالحة وجعل إعادة إعمار غزة أولوية.

ثانياً، هناك حاجة ماسة إلى التقدم في الضفة الغربية، أيضاً. ونقل السلطة على المنطقة جيم للسلطة الفلسطينية، وفقاً لاتفاقيتي أوسلو، أمر بالغ الأهمية لنجاح حل الدولتين. وقد يفضي ذلك إلى فوائد اقتصادية جمة. فالتقدم الفوري نحو ذلك لن يحسن حياة الآلاف من الفلسطينيين فحسب، بل سيساعد أيضا على استعادة الثقة التي تشتد الحاجة إليها في عملية السلام.

ثالثاً، وكما أوضح رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الشهر الماضي، يجب التوقف عن توسيع المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين. تلك أمور غير قانونية بموجب القانون الدولي، تؤدي إلى تآكل الثقة في حل الدولتين، وتقويض الجدوى المادية للدولة الفلسطينية.

ونحن لا نزال مقتنعين بأن حل الدولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لحل النزاع. تلك هي الطريقة الوحيدة لرؤية

إسرائيل سالمة وآمنة تتعايش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة. والمملكة المتحدة ستواصل العمل في المجلس وخارجه من أجل تلك الأولوية الملحة.

إن التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأجل، تسوية تكفل مستقبلاً آمناً للجميع، هو بالضبط ما نصبو إليه في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط. ومراعاة للوقت، لن أتكلم اليوم عن لبنان أو العراق أو اليمن أو ليبيا؛ وعوضاً عن ذلك، سأركز على سورية، حيث تتفاقم الأوضاع بصورة مأساوية. فعدد اللاجئين قد ارتفع إلى ٤ ملايين، وعشرات الآلاف يعبرون إلى أوروبا تجنباً للبراميل المتفجرة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية ما زالت تشكل خطراً في المنطقة وخارجها على السواء.

ولا بد من معالجة السبب الأساسي حتى تكون هناك استجابة طويلة المدى إزاء أزمة الهجرة والتهديد الذي يمثله تنظيم داعش. ولا يخطئن أحد، فوحشية نظام الأسد هي السبب الأساسي لما يحدث في سورية. والهجمات العشوائية على المدنيين بالبراميل المتفجرة واستخدام الأسلحة الكيميائية أدت إلى فرار ١٢ مليون سوري من ديارهم وخلفت وراءها ربع مليون قتيل. ولذلك، ستقوم المملكة المتحدة، بالاشتراك مع فرنسا وإسبانيا، بتعميم مقترحات ملموسة قريباً تهدف إلى وضع حد للاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة.

ولطالما اتحدت كلمة هذا المجلس بشأن ضرورة إيجاد حل سياسي في سورية. وقد أيدنا معاً بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وصوتنا تأييداً لمبادئه. ولكن التدخل العسكري الروسي الآن إلى جانب الأسد يساعد في استهداف المجموعات المسلحة المعتدلة. وليس من شأن تلك الإجراءات إلا تقليص آفاق العملية السياسية فحسب. وبعض المجموعات المستهدفة هي ذاتها التي دعاها ستافان دي ميستورا للانضمام إلى محادثاته. وروسيا قوضت العلاقة البناءة التي أرسيناها في المجلس عندما عملنا معاً من أجل تحقيق بعض التقدم بشأن الأسلحة الكيميائية والقضايا الإنسانية.

وقرار روسيا باستهداف المجموعات المسلحة المعتدلة إنما يدعم الأسد ويقوض السلام فحسب، لأن وحشية الأسد تبقى أكبر أسباب التجنيد في صفوف داعش. وقد أظهر الأسد أنه لا يمكن أن يكون شريكاً ضد داعش. وبقرارها المشاركة في الحرب الأهلية في سورية، سيكون لزاماً على روسيا الآن الدفاع عن تصرفاتها أمام المجلس، بل وأمام المجتمعات السنية في شتى أنحاء العالم، وعليها أن تستخدم نفوذها من أجل حمل النظام على وقف أسوأ تجاوزاته وأعماله الوحشية.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تتقدم بالشكر إلى إسبانيا على مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ونرحب بحضور وزير الخارجية خوسيه مانويل غارثيا مارغايو هنا في نيويورك لترؤس هذه الجلسة. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام إلياسون.

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لإنشائها. ولكن، للأسف، لم يلُح ثمة أمل في الأفق بعد للتوصل إلى حل لقضية فلسطين، التي هي في صميم المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، وما تزال مستمرة منذ إنشاء المنظمة. وما تزال الحالة الأمنية الفلسطينية – الإسرائيلية تتدهور وتشهد أحداثا دموية تسفر عن تزايد في الخسائر في صفوف المدنيين وتهدد بمزيد من التصعيد واتساع نطاق النزاع. وهذا وضع غير مقبول. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة هذا الوضع. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تشدد على النقاط الخمس التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث فلسطين وإسرائيل على ممارسة ضبط النفس والتزام الهدوء والكف عن جميع أشكال

الخطابة والأفعال التي لا تساعد على التخفيف من حدة التوتر وتجنب المزيد من تصعيد التراع. وتعرب الصين عن تقديرها البالغ للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون في الشرق الأوسط، وترحب بوعد الجانب الفلسطيني بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت أثناء الاشتباكات. وتأمل أن يساعد ذلك في الحد من العنف والتراع. ونحث إسرائيل على تجنب الاستخدام المفرط للقوة والوفاء بالتزامها بالحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، ووضع حد لانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني في تهيئة الظروف المواتية لكي يجلس الجانبان معا ويسعينا في البحث عن حل لهذه المسألة.

ثانيا، إن إقامة دولة فلسطين المستقلة وإيجاد وضع يتمكن فيه البلدان، فلسطين وإسرائيل، من العيش جنبا إلى جنب في سلام، إنما هو الطريق الوحيد المناسب للخروج من المأزق، في حين أن محادثات السلام ما تزال تمثل الوسيلة الوحيدة والعملية لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أن يضع القادة الفلسطينيون والإسرائيليون المصالح الأساسية لشعبيهما والهدف العام المتمثل في صون السلام والاستقرار الإقليميين فوق أي مصلحة أخرى، فضلا عن اتخاذ القرارات السياسية المؤدية إلى تسوية هذه المسألة على نحو تدريجي. وينبغي أن تمسك إسرائيل بزمام القيادة فيما يتعلق بإبداء حسن النية في اتخاذ إجراءات ملائمة لاستئناف المفاوضات. وينبغي الاستجابة للشواغل الأمنية المعقولة للبلدان في المنطقة.

ثالثا، تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. وعليه، ينبغي أن يستجيب بصورة فعالة للطلبات المعقولة من جانب فلسطين والدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للاشتباكات بين الطرفين واستئناف محادثات السلام.

وترحب الصين بدراسات الحالة التي شرع فيها الأمين العام استجابة لطلب فلسطين وبتقريره (S/2015/677) المقدم إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من قبل الأمم المتحدة، وتأمل في أن ينظر فيه مجلس الأمن بالعناية الواجبة.

رابعا، تتطلب تسوية قضية فلسطين بذل جهود جماعية من جانب فلسطين وإسرائيل على حد سواء، فضلا عن المجتمع الدولي. وتأمل الصين في إمكانية تعزيز الآليات القائمة لعملية السلام في الشرق الأوسط بتعزيز الاتصال والتآزر بين المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين الرئيسيين بهدف زيادة الزخم اللازم لاستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل، وتمكينهما من إيجاد حل ناجع للحالة الفلسطينية – الإسرائيلية الراهنة.

خامسا، ينبغي أيضا بذل الجهود اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. وتواجه مهمة إعادة بناء غزة العديد من الصعوبات في الوقت الراهن. ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور في مواجهة التحديات المتعددة، كالحصار الذي تفرضه إسرائيل وعدم استقرار الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية، علاوة على النقص الحاد في الموارد. وتحث الصين إسرائيل على التعاون مع جهود الإغاثة الدولية، بالإضافة إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة. ويحدونا الأمل في أن يفي المجتمع الدولي والجهات المانحة بالتزاماتهما بتقديم المساعدة في أقرب وقت ممكن لزيادة الدعم المقدم إلى غزة وتحسين الحالة الإنسانية هناك.

وما فتئت الصين تؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وما فتئت تعزز السلام وتساعد في تيسير المفاوضات. وفي عام ٢٠١٣، قدّم الرئيس شي جينبينغ مقترحا مؤلفا من أربع نقاط لتسوية قضية فلسطين. وشدد ذلك المقترح على أن التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل هو الاتجاه الصحيح لتسوية المسألة بين البلدين بإنشاء دولة فلسطين المستقلة.

وتمثّل محادثات السلام الطريق الواقعي الوحيد نحو المصالحة بين إسرائيل وفلسطين. وتوفر مبادئ مثل مبدأ الأرض مقابل السلام أساسا هاما لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط في حين يوفر الدعم الدولي ضمانة ضرورية لإحراز تقدم في محادثات السلام. وستواصل الصين الاتصال والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية وبذل جهد متواصل في الضغط من أجل تخفيف الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية واستئناف محادثات السلام.

لقد شهدنا على مدى ٧٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة العديد من الحروب في الشرق الأوسط وتشريد المدنيين الأبرياء. وأدت المنازعات على الصعيد الوطني مقترنة بالتراعات الدينية والعرقية إلى نشوب التراعات والحروب والكوارث الإنسانية وأزمات المهاجرين وتهديدات الإرهاب. وقد أثبت تاريخ الشرق الأوسط مرارا وتكرارا أنه لا يمكن تسوية هذه المسائل بشكل نهائي عن طريق استخدام القوة. ولن تؤدي الكراهية إلا إلى تبديد آمال السلام. و لم يعد ممكنا لأي بلد في عا لم اليوم أن يتمتع بالأمن الكامل أو ينعم بالاستقرار في ظل عدم استقرار الآخرين.

لقد تناول الرئيس الصيني شي جينبينغ، أثناء مشاركته في المناقشة العامة (انظر A/70/PV.13) في أيلول/سبتمبر، على نحو تفصيلي فكرة بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية يقوم على التعاون المربح لجميع أطرافه، مع التشديد على بناء شراكات تتعامل فيها البلدان مع بعضها بعضا على قدم المساواة وتشارك في المشاورات على أساس الفهم المتبادل للعمل على إيجاد هيكل أمني يتسم بالإنصاف والعدالة والإسهامات المشتركة.

والصين على استعداد لمشاطرة المجتمع الدولي بذل جهد مشترك لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة في الشرق الأوسط وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في القائمة. وبالتالي، فإنني أعتزم بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.